غازي الصوراني

البعد التاريخي للصراع الطائفي بين السُنَّة والشيعة

غزة – فلسطين المحتلة
يونيه/حزيران -2016

حقوق الطبع محفوظة

اسم الكتاب : البعد التاريخي للصراع الطائفي بين السُنَّة والشيعة

الطبعة الأولى : يونيه/حزيران 2016– غزة .

إخـــــراج وتصميم : نضال نبيل أبو مايلة

الطبعة الأولى 2016

المحتويات

حول الطائفية ، والصراع الطائفي 10

ما هي نقاط الخلاف الجوهرية بين السنة والشيعة؟ 20

أولاً: الحرب على الجبهة السنية **28**

ثانياً : الحرب على الجبهة الشيعية **42**

استنتاجات في ضوء الصراع بين السنة والشيعة 51

منذ أن أعلن النبي محمد رسالته الحاملة للدين الإسلامي، وحتى لحظة وفاته ، سادت الأفكار والمفاهيم والقيم التي تحض على العدل والتسامح والمحبة والمساواة بصورة عامة، وبعد وفاته عام (11هـ)، بدأ العد التنازلي لقيم العدل والمساواة والشراكة في الاجتماع الذي عُقد في سقيفة بني ساعدة في المدينة ، فمنذ ذلك الاجتماع، وعلى أثر الاختلاف بين الانصار والمهاجرين وعمر بن الخطاب، أعيد إنتاج الأفكار والنزعات المعبرة عن مصالح النخب القبلية والعشائرية ما قبل الإسلام ، لكن تلك الافكار والنزعات لم تتمكن من الانتشار والتأثير بفضل الدور الذي لعبه ابو بكر الصديق في مواجهتها بالقوة كما جرى في حروب الردة، وبوفاة ابو بكر بعد عامين على توليه الخلافة (634–636م) ، بدأ عهد عمر بين الخطاب الذي استمر على رأس الدولة الاسلامية منذ عام (636–646م) ، تميزت عموما بالعدل والاستقرار الاجتماعي في معظم ارجاء الدولة الاسلامية التي توسعت في عهده .

وبوفاة الخليفة ابن الخطاب (عام 646م) تولى من بعده عثمان بن عفان لمدة 12 عام بين الفترة من (646م–657م) كانت حافلة بالمتغيرات "الطبقية" والسياسية المنحازة لأقاربه وأنسبائه من بني أمية ، مما أدى الى تراكم الثروات في اوساطهم وأوساط القبائل الحليفة لهم ، في مقابل تزايد مساحات الفقر والظلم لدى غالبية المسلمين في مجمل أركان الدولة الاسلامية ، فكانت الثورة على عثمان ومقتله عام 657م تمهيدا للصراع بين معاوية بن ابي سفيان وعلي بن ابي طالب واعلان الدولة

الاموية بعد معركة صفين ، وبداية مرحلة جديدة في التاريخ الاسلامي بقيادة الدولة الاموية ، تميَّزت بالكثير من مظاهر الاستبداد والتراجع عن قيم العدل التي سادت في المراحل السابقة ، واستعادت النخب القبائلية لدورها بعد ان اصبح نظام الحكم في الدولة الاموية ملكيَّاً وراثياً نقيضاً لجوهر الدين الاسلامي ورسالته .

وبسبب عودة الاستغلال والتمايز "الطبقي" في اطار المجتمع القَبَلي، حدث انقسام سياسي في المجتمع ، حيث تشكلت معارضة ضد نظام الحكم ، مكوَّنة من طبقة الفقراء والعبيد والموالي والمقصيين عن المشاركة في الحكم ، متخذةً من علي بن أبي طالب زعيماً روحياً لها ، وظلت تلك المعارضة تطالب بما اعتبرته حقاً مشروعاً لأسرة بني هاشم من قريش في خلافة الرسول، وهو ما عُرِف ظاهريا بالتشيع لآل البيت النبوي .

أما ظهور السُّنة أو التسنين ، فلم يكن إلا غطاءً تبريرياً لمساندة بني أمية ، وشرعنة استحواذهم على السلطة وإنحرافهم بالرسالة الدينية لحساب السياسة والمصالح العائلية ، وتأسيس وتوسع الدولة الأموية . إذ اعتبرت الطبقة الغنية من بني أمية، استحواذها على السلطة دون بني هاشم ، حقاً مشروعاً محصوراً في بني أمية من قريش، كونهم يمتازون عن بني هاشم بالمال والنفوذ والغلظة كما تقول التبريرات، وأصبح لدى كل طرف أو فريق فقهاء من الصحابة ومن غيرهم ، يدعمون دعوته ولو بالتفسير التعسفي لآيات القرآن وبما كانوا يصفونها بأحاديث نبوية .

هكذا انفجر الصراع واستمر بين طائفتي السنة والشيعة، وتداولت الطائفتان السلطة هنا وهناك حتى تكونت في رأس هرم كل منهما طبقة غنية تمتلك ثروات طائلة ، بذريعة الانتماء والدفاع عن مصالح الطائفتين (السنة والشيعة) وهو الصراع الممتد حتى اللحظة الراهنة، ويُدار في كل دورة من دوراته بأدوات العصر الذي ينشأ فيه.

وفي هذا الجانب ، فإن من المهم أن ندرك طبيعة هذا الصراع، الذي لا يعكس صراعاً طبقياً بين طبقة سنية غنية ظالمة وأخرى شيعية فقيرة مظلومة كما يحاول البعض أن يفسره، بل صراع يقوده الرأسان الغنيان الواقعان في قمة هرم الطائفتين واللذان يمسكان بزمام السلطة والثروة. إنه صراعٌ على المال والسلطة والنفوذ في إطار "الطبقة" أو العشيرة الغنية الواحدة في كلتا الطائفتين، فكل رأس يريد أن يُقصي الآخر، دون أن نتجاوز بعض الطروحات أو المبررات الدينية المقبولة في تلك المرحلة من قبل علي بن أبي طالب والحسين والشيعة عموماً فيما بعد من ناحية، ودون أن نتجاوز المصالح "الطبقية" لدى الأسرة الأموية وممارساتها الظالمة ضد علي وأولاده وأحفاده، وهي ممارسات انطلقت في سياق بناء الدولة الإسلامية الأموية التي لا يمكن انكار دور الأمويين في توسعها وانتشارها من ناحية ثانية.

وإذا كنا نتفق على أن التاريخ الإسلامي شهد منذ ما بعد اجتماع سقيفة بني ساعدة، بروز حالة من النزاعات والاختلافات ذات البعد المصلحي أو "الطبقي" بالمعنى العشائري ، فقد كانت الخلافة هي أساس ذلك الانشقاق

الأول، وتحولت فيما بعد، إلى صراعات ونزاعات ذات بعد طائفي، ومنذ قيام الدولة الاموية تفاقمت تلك الصراعات وتواصلت في إطارها الطائفي طوال العهد الأموي ثم في الدولة العباسية وما تلاها وصولاً إلى المرحلة الراهنة، بحيث يمكن القول بأن الطائفية والصراع بين السُنَّة والشيعة تميَّزت كثابت دائم في التاريخ الإسلامي القديم والحديث والمعاصر.

في هذا السياق، أشير إلى أن من بين أهم عوامل ظهور المذاهب والطوائف –خاصة بعد قيام الدولة الأموية– تعود إلى حاجة الحكام إلى نصوص تشريعية أو مبررات دينية تبرر وجودهم السياسي من جهة وتتناقض مع الاتجاهات أو الشرائع التي تخالفهم فكرياً وسياسياً من جهة ثانية.

بالتالي فإن الحديث عن الطائفية والصراع الطائفي في مراحل التطور الاجتماعي الاقتصادي للدولة الإسلامية منذ نشأتها إلى يومنا هذا ، لا يمكن أن نحصره في الجانب الديني فحسب، بل أن الصراع الطائفي تَذَرَّعَ وما زال يتذرع بالدين لكي يُعَبِّر عن مصالحه الطبقية ومنطلقاته السياسية.

لهذا، فإن حديثي عن الطائفة أو الطوائف يجب ألا ينطلق من الدين وحده ، بل يتخطاه إلى السياسة كمحدد رئيسي في الصراع الطائفي طوال التاريخ القديم والحديث والمعاصر، وهذا ما نلاحظه عند قراءتنا للصراعات الطائفية التاريخية والراهنة بين السنة والشيعة أو بين الفرق الإسلامية الأخرى، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تضامن وتمرُّد طائفة

الشيعة ، ودورها الثوري التاريخي والراهن، سواء داخل الدولتين الأموية والعباسية أو في المراحل اللاحقة وصولاً إلى المرحلة الحالية، يعود في أسبابه لاعتبارات ومبررات موضوعية ارتبطت بالظلم والاضطهاد الذي وقع –وما يزال – على هذه الطائفة طوال تلك المراحل ، ويؤكد على ذلك ممارسات النظام الوهابي السعودي وكذلك الأمر بالنسبة لليمن والبحرين ولبنان والعراق، حيث قام النظام الإمبريالي الامريكي بعد احتلال العراق بتأجيج الصراع الطائفي ، من خلال تكريس سيطرة الطائفة الشيعية في العراق، وبالتالي اشتعال الصراع الدموي الطائفي كما نشهده اليوم ، حيث نجحت الإمبريالية الأمريكية بالتعاون مع حلفائها من القوى الطبقية في العراق وغيره ، إثارة تلك الفتنة الطائفية، على الرغم من أن مئات الآلاف من الأسر في المجتمع العراقي خصوصاً، تختلط الأنساب فيها داخل العائلة الواحدة ، حيث نجد داخل العائلة الواحدة انتساب الأم إلى الطائفة الشيعية ، والأب إلى الطائفة السُنية أو الزيدية، والأهم من كل ذلك يتجلى من ناحية موضوعية في أن ما يجمع بين الطائفتين السُنية والشيعية أكبر كثيراً مما يفرقهما ، حيث يتفق كل منهما على النبوة ، وعلى الفرائض الدينية (الصلاة والصوم والزكاة والحج والشهادة)، أما أوجه الاختلاف فهي لا تشكل سوى مبرر أو ذريعة لمن يريد أو يسعى لتفجير الصراع الطائفي في العراق أو سوريا أو لبنان أو اليمن ... إلخ، وهو صراع لا أعتقد أنه صراع ديني في جوهره ، بقدر

ما يعبر عن كونه صراعاً طبقي سياسي يخدم العدو الامبريالي والمصالح الطبقية الكبرى في البلدان العربية.

حول الطائفية ، والصراع الطائفي :

يُعرِّف معجم أوكسفورد الشخص "الطائفي" بأنه الشخص الذي يتبع ، بشكل مُتعنِّت ، طائفة معينة، أي إنه الذي يرفض الطوائف الأخرى، ويغبنها حقوقها، أو يكسب طائفته تلك الحقوق التي لغيرها ، تعالياً على بقية الطوائف ، أو تجاهلاً لها، وتعصبًا ضدها ؛ في حين لا يعني مجرد الانتماء إلى طائفة، أو فرقة ،أو مذهب، جعل الإنسان المنتمي طائفيًا، كما لا يجعله طائفيًا عمله لتحسين أوضاع طائفته ، أو المنطقة التي يعيش فيها ، دون إضرار بحق الآخرين."[1].

لقد تم استغلال مفهوم الطائفية استغلالاً سلبياً ، من قبل أصحاب السلطة (الخليفة، والأمراء، والحكام .. إلخ) وأصحاب المصالح الطبقية والسياسية، فصار يُستخدم بشكل سلبي بدلاً من توظيفه ، إيجابيًا ، بتقوية المجتمع ، من خلال التنوُّع الديني، والمذهبي.

يرى بعض الباحثين، أن الطائفية تنتمي إلى ميدان السياسة، لا إلى مجال الدين والعقيدة، وأنها تشكل سوقاً موازية للسياسة، أكثر مما تعكس إرادة تعميم قيم أو مبادئ أو مذاهب دينية لجماعة خاصة، كما إن الطائفية لا علاقة لها في الواقع بتعدد الطوائف أو الديانات، إذ من

[1] احمد جويد – الطائفية السياسية: تأصيل الاوهام واستئصال الحقائق – مركز الإمام الشيرازي للدراسات والبحوث– الانترنت.

الممكن تماما أن يكون المجتمع متعدد الطوائف الدينية من دون أن يؤدي ذلك إلى نشوء دولة طائفية أو سيطرة الطائفية على الحياة السياسية، وبالتالي لتقديم هذا الولاء على الولاء للدولة والقانون الذي تمثله.

وفي هذا الجانب، فإن "مفهوم الطائفية، أصبح يستخدم بديلاً لمفاهيم "الملة، والعرق، والدين" التي كانت سائدة قبل ذلك، واختلطت هذه المفاهيم جميعاً في بيئة متزامنة، فكريًا وسياسيًا، فأنتجت مفهوم "الطائفية" باعتباره تعبيرا عن حالة أزمة يعيشها المجتمع، حيث أصبحت الطائفية مذهباً، وإيديولوجية، وهوية، حلت محل الهويات الأخرى، والانتماءات الأعلى، بل بدأت تتعالى عليها؛ وقد تبدى الاستعداد للتقاطع معها، وأخذ موقعها، وهذا ما يهدد، اليوم، وحدة الشعوب، كما هو الحال في لبنان، والعراق، وسوريا، وغيرها، كما إن دولاً عربية أخرى تتخذ من الطائفية ذريعة لقمع شعوبها التي تطالب بالحرية والعدالة الاجتماعية"[2].

في هذا السياق، يحدد المفكر الشيوعي اللبناني، الشهيد مهدي عامل، الطائفية في المرحلة الراهنة، بقوله: "هي شكل النظام السياسي، والنظام الايديولوجي الذي فيه تمارس البرجوازية الكولونيالية سيطرتها الطبقية". ويحددها، في مكان آخر، بقوله : "الطائفية علاقة سياسية محددة بشكل تاريخي محدد من حركة الصراع الطبقي، في شروط البنية

[2] **احمد جويد – المصدر السابق.**

الاجتماعية الكولونيالية"[3]. وفي تعريف ثالث يقول : "ليست الطائفية كياناً، وليس لها وجود أنطولوجي. إنها علاقة سياسية محددة بحركة معينة من الصراع الطبقي، في شكل منها محدد بشروط تاريخية خاصة ببنية اجتماعية معينة. ولأنها كذلك، فهي، إذن، قائمة بالدولة، لا بذاتها، في هذه البنية الاجتماعية، وفي شروطها التاريخية المحددة التي هي هي شروط حركة الصراع الطبقي فيها"[4].

ويضيف قائلاً: "من الضروري رد الطائفية إلى بنية علاقات الإنتاج الكولونيالية لا إلى علاقات إنتاج ما قبل الرأسمالية، حتى لو كانت هذه العلاقات هي الرحم الذي منه أتت، فارتباطها بها في البنية الاجتماعية الكولونيالية يجد تفسيره في تطور الإنتاج الكولونيالي، لا في تطور الإنتاج ما قبل الرأسمالي، الاقطاعي أو الاستبدادي الآسيوي"[5].

ففي الحديث عن البعد التاريخي للطائفية في بلادنا ، من المفيد التعرف على موقف المفكر الراحل محمد أركون في هذا الجانب، فقد عَرَفَ أركون كيف يسلط أضواء الحاضر على الماضي والماضي على الحاضر، لكي يفهم الماضي والحاضر على حد سواء، فكل مشكلة في الحاضر لها جذور في الماضي ولا يمكن حلها إلا بالنبش عن جذورها تماما كما يفعل

---

[3] **مهدي عامل : "القضية الفلسطينية في أيديولوجية البرجوازية اللبنانية ، مدخل إلى نقض الفكر – مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية – بيروت الطبعة الأولى سنة 1980 – ص22.**

[4] **د.مسعود ضاهر مهدي عامل رائد التجديد النظري عن "الطائفية" و "الدولة الطائفية" في لبنان – الانترنت.**

[5] **مهدي عامل : "القضية الفلسطيينية في أيديولوجية البرجوازية اللبنانية – مصدر سبق ذكره – ص164.**

التحليل النفسي، لقد عرف أركون كيف يموضع كل ذلك ضمن منظور المدة الطويلة للتاريخ لكي تتضح الأمور وتنجلي على حقيقتها.

فهناك مشاكل –كما يقول الراحل أركون– لا تفهم إطلاقا إذا موضعناها ضمن منظور المدة القصيرة فقط أو حتى المتوسطة، لنضرب على ذلك مثلا محسوسا لكيلا يظل كلامنا تجريديا معلقا في الفراغ. لنطرح مشكلة الطائفية أو المذهبية التي تنخر الآن في أحشاء العراق وسوريا واليمن ومعظم بلدان المشرق العربي.

وبالتالي فإن النظرة السطحية للطائفية لدى بعض المثقفين العرب عن هذا الموضوع الخطير الذي يهدد بلداننا العربية بأسرها بالحروب الأهلية والمجازر والتقسيم والتفكيك، لا يمكن لهذه النظرة أن تحل مشكلة الطائفية بهذا الشكل، فالطائفية أقدم من ذلك بكثير، من هنا صعوبة مواجهتها ولا أقول استحالتها.

إن النظرة السطحية للطائفية يموضعها بعض المثقفين ضمن منظور المدة القصيرة للتاريخ، أما المفكر الراحل أركون "فيموضعها ضمن منظور ألف سنة أو حتى أكثر، عندما يكشف لنا عن كيفية تشكل المذهب السني لأول مرة ، وكيفية تشكل المذهب الشيعي في مواجهته، وكذلك بقية المذاهب الإسلامية الأخرى التي "تصارعت بحد السيف على مفهوم الإسلام الصحيح باعتبار أن كل مذهب يدعي احتكاره لنفسه من بين الجميع"[6].

[6] هاشم صالح – ثورة فكرية في تاريخ الاسلام: قراءة في مشروع محمد أركون – موقع الأوان

ثم يقلب أركون المنظور التقليدي الذي رسخته كتب الفرق أو الملل والنحل رأسا على عقب ويقول: "لا يوجد شيء اسمه إسلام صحيح أو إسلام خاطئ. هذه أسطورة سالت من أجلها الدماء أنهار، فكل المذاهب هي عبارة عن إسلامات صحيحة من وجهة نظر أتباعها، كلها متفرعة عن الرسالة الأصل: أي القرآن الذي يحتمل عدة معان ودلالات كبقية الكتب الدينية الكبرى، التي تستخدم لغة مجازية عالية في معظم الأحيان. وبالتالي فالحل لا يكون في التعصب للإسلام السني أو الشيعي كما يفعل الكثيرون حاليا وإنما في الخروج من التسنن والتشيع على حد سواء"[7].

الحل يكون في الخروج من الإسلام التقليدي كله جملة وتفصيلا. ولكننا لا نستطيع الخروج منه إلا إذا موضعنا الأمور على أرضية البحث التاريخي المحض وتحررنا من مسلمات اللاهوت السني والشيعي.

ولكن –كما يسأل هاشم صالح– كيف يمكن أن نتحرر منها إذا كانت راسخة في أعماق وعينا منذ الطفولة كحقائق مطلقة لا تناقش ولا تمس؟ ولا فكاك منها إلا بتفكيكها علميا وتاريخيا وإبستمولوجيا، وهذا ما يفعله محمد أركون منذ نصف قرن تقريبا، منذ خمسين سنة وهو يحفر أركيولوجيا على العقائد الإسلامية الأكثر رسوخا وقداسة ويكشف عن تاريخيتها، عن بشريتها، عن كيفية احتكاك الوحي بالتاريخ لأول مرة؟.

[7] هاشم صالح – المصدر السابق.

من هنا الطابع الانقلابي أو الثوري الراديكالي لصاحب مشروع نقد العقل الإسلامي الراحل أركون، كما يقول بحق هاشم صالح، ذلك إن أركون قدم لنا مفهومه الرائع للحداثة بمعناها النبيل والقوي للكلمة ، وباعتبارها وليدة الحركة النهضوية التحريرية العقلانية الديمقراطية الهائلة التي كشفت عن تاريخية كل ما كان يقدم نفسه وكأنه مقدس، معصوم، يقف فوق التاريخ، هنا يكمن جوهر الحداثة ولبها، فلا حداثة بدون تعرية، بدون تفكيك لموروث الماضي"[8].

في هذا الجانب يقول هاشم صالح "أنظر البحث عن يسوع التاريخي من لحم ودم فيما وراء المسيح الأسطوري الإلهي الذي يتعالى على التاريخ، وكذلك أنظر البحث عن القرآن التاريخي فيما وراء القرآن غير المخلوق، أو البحث عن محمد التاريخي فيما وراء محمد الأسطوري الذي شكلته كتب السيرة النبوية، أو علي ابن ابي طالب التاريخي فيما وراء علي الأسطوري أو بقية الصحابة والأئمة، وهذا لا يعني إطلاقا النيل من عظمة النبي أو علي أو الصحابة والأئمة، من يستطيع ان يفعل ذلك؟ وإنما يعني أن عظمتهم ستتضح أكثر من خلال الكشف عن تاريخيتهم، أو من خلال فرز ما هو تاريخي في شخصيتهم عما هو مضخم أسطوري مشكل لاحقا من قبل الأتباع والمؤمنين، ويضيف قائلاً "**آن الأوان لأن**

[8] **هاشم صالح – المصدر السابق.**

نبلغ سن الرشد عقليا.. وإلا فان بقية الأمم سوف تظل تضحك علينا وتنظر إلينا بازدراء ولا تأخذنا على محمل الجد"[9].

السؤال الذي يطرحه في وجوهنا هاشم صالح هو: "ما هي مكانة العرب أو حتى المسلمين ككل على الساحة العالمية من الناحية العلمية أو الفلسفية أو المخترعات والإبداعات؟ لا شيء تقريبا.. هذا يعني أن زمن المواجهة الكبرى للذات مع ذاتها قد اقترب. ولن يستطيع المسلمون أن يؤجلوا إلى ما لا نهاية لحظة المصارحة الكبرى التي ابتدأت تباشيرها ترتسم على الأفق. فالعالم كله أصبح يطالبهم بها. والحاجة الماسة أصبحت تفرضها علينا"، ويستطرد قائلاً: "ألا نحتاج إلى تحرير عقولنا من التحجر الفكري والتصورات الخاطئة والتعصب والإكراه في الدين؟ في الواقع إن هذا الجواب لم يكن بديهياً إلى مثل هذا الحد في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات: أي قبل أكثر من ربع قرن. فالكثيرون من المثقفين العرب كانوا يعتقدون بأن مسألة التراث القديم قد حُلَّت وأننا تجاوزناها بعد أن أصبحنا ماركسيين تقدميين قوميين الخ... ثم انفجرت الحركات الأصولية بعدئذ في وجوهنا كالقنابل الموقوتة وأصبح الجميع يشتغل في قضايا الإسلام والتراث"[10]..

إذن، في قراءتنا للتاريخ البشري عموماً ، والتاريخ الإسلامي خصوصاً، لا يجوز، ولا يمكن تفسير الأحداث التاريخية من منطلق

---

[9] هاشم صالح – المصدر السابق.

[10] هاشم صالح – المصدر السابق.

المصادفات أو الرؤى الغيبية ، بل يتوجب البحث عن المصالح السياسية والاجتماعية أو الطبقية، التي كان لها –وما زال– دور أساسي في تفجير الصراعات الطائفية والدينية المذهبية في تاريخنا العربي الإسلامي، آخذين بعين الاعتبار، أهمية النصوص الدينية والأحاديث، التي قام العديد من الفقهاء وأصحاب المذاهب الدينية بتحويرها واعادة تفسيرها وفق متطلبات هذه المرحلة أو تلك من مراحل التاريخ الإسلامي، منذ مقتل عثمان بن عفان وبداية الصراع الدموي في موقعة الجمل عام 36هـ، ثم موقعة صفين عام 37 هـ بين علي ومعاوية ، وتكريس الدولة الاموية والتوريث في الخلافة ، وصولاً إلى موقعة كربلاء عام 61 هـ، ومقتل الحسين بن علي، واشتداد الصراعات الدينية الشكلية الطائفية (سنة وشيعة)، ذات البعد السياسي والطبقي الصريح في الدولتين الأموية والعباسية، دون أن نتجاوز دور بعض المفكرين والفلاسفة والشعراء الذين ابتكروا أفكاراً أقرب إلى العقلانية والنظره الموضوعية للعقل والاستنارة، إلى جانب الفقهاء الإسلاميين الذي مارسوا نوعاً من الاجتهاد على نطاق واسع خلال القرون الأولى للحضارة العربية الإسلامية، وكان من نتيجة ذلك الاجتهاد، بروز المذاهب التي يتوزع المسلمون بينها إلى يومنا هذا.

لكن ذلك الاجتهاد الفكري عموماً، والعقلاني التنويري خصوصاً، توقف منذ بداية القرن الثالث عشر الميلادي تقريباً، وبدأت المجتمعات العربية تعيش حالة من الانقطاع الفكري، حيث تجمد الفكر في مدارس المذاهب الفقهية، وضاق هامش التفسير الحر للشريعة ، فلم يعد من الممكن الخروج عن حدود المذاهب المعترف بها.

وفي هذا السياق ، يقول د.الجابري في كتابه الهام "تكوين العقل العربي" ، إن "الثقافة العربية الإسلامية تنقسم إلى ثلاث مجموعات : (1)علوم البيان من فقه ونحو وبلاغة – (2) علوم العرفان من تصوف وفكر شيعي وفلسفة وطبابه وفلك وسحر وتنجيم – (3) علوم البرهان من منطق ورياضيات وميتافيزيقيا . ويتوصل إلى أن الحضارة الإسلامية هي حضارة فقه ، في مقابل الحضارة اليونانية التي كانت حضارة فلسفة ، لقد تجمدت الحضارة العربية عند الفلسفة اليونانية ، وغاب عنها العنصر المحرك : التجربة ، بعد أن غلب عليها اللاهوت أو علوم العرفان أو اللامعقول". ثم يستطرد د.الجابري بالقول " إن العقل البياني العربي لايقبل التجربة بطبيعته، لأنه يحتقر المعرفة الحسية ويترفع عن التجربة ويتعامل مع النصوص أكثر من تعامله مع الطبيعة وظواهرها ، ويعود السبب في ذلك كما يقول إلى "أن الفلسفة اليونانية التي أخذها العرب عن الإغريق كانت فلسفة تؤكد على مجتمع السادة والعبيد ، ولاتؤمن بالتجربة لأنها من أعمال العبيد وكذلك جميع الحِرَفْ، أما السادة فهم من نوع" أعلى "ومهامهم تنحصر في التفكير والنظر وانتاج الخطاب" **وكانت المحصلة، أن "إنجازات العرب في اللغة والفقه والتشريع، شكلت قيوداً للعقل الذي أصبح سجين هذا البناء من الركود والتخلف"، وهي قيود يتم الآن اعادة صياغتها في مشهد الإسلام السياسي الراهن.**

هذا المشهد لم يولد بالمصادفة ، بل هو امتداد لتراكمات تاريخية ، بدأت تتفاقم منذ انهيار الدولة العباسية، وتفككها طوال المرحلة التاريخية

التي بدأت مع التتار والصليبيين، واستمر حتى لحظة قيام الامبراطورية العثمانية وسيطرتها على البلدان العربية عام 1518، وصولاً إلى هزيمتها في الحرب العالمية الأولى عام 1918، وبداية مرحلة الانتداب البريطاني والفرنسي، وتطبيق "سايكس بيكو" ووعد بلفور، وانتشار الحركة الصهيونية، وقيام "دولتها في 15 أيار 1948 بدعم صريح من الاستعمار الانجليزي، في ظل صمت وتواطؤ عربي – اسلامي رسمي مازال مستمراً حتى اللحظة بصورة أكثر انحطاطاً وخضوعاً من أي مرحلة سابقة في التاريخ العربي–الإسلامي، ، حيث نشهد اليوم تجديداً للصراعات الدموية الطائفية والمذهبية ، عبر ممارسات ما يسمى بـ"تنظيم الدولة– داعش" وعدداً من حركات التطرف الإسلاموية، التي تستلهم من التاريخ القديم للصراع الدموي بين السنة والشيعة، كل الدروس والمعطيات والمبررات "الدينية"، وتسخرها في خدمة المخططات الهادفة إلى تكريس المصالح الطبقية للأنظمة الرجعية الحاكمة من ناحية، وضمان استمرار تخلف مجتمعاتنا واستغلال ثروات شعوبنا لحساب النظام الإمبريالي العالمي وحليفه الصهيوني في بلادنا من ناحية ثانية، إلى جانب الدور الذي مارسته المؤسسات الطائفية الدينية الوهابية السنية والمؤسسات الطائفية الشيعية عبر مشايخها بهدف تفكيك الدولة الوطنية أو الدولة القومية لحساب ما يسمى بالدولة الطائفية.

وفي هذا الجانب ، أؤكد على أن "الدولة الطائفية ، في تعريفها نفسه ، ليست دولة مركزية ولا يمكن لها أن تكون أو أن تعتبر كذلك إلا إذا

كانت دولة طائفة واحدة لا دولة طوائف، كما هي في تعريفها، أو كما تظهر لذاتها. وفي هذه الحالة، تستحيل، كاسرائيل، دولة عنصرية شرط قيامها إلغاء غيرها. وشرط وجود الدولة المركزية، بما هي دولة الطائفة الواحدة، هو إلغاء الطوائف الاخرى مؤسسياً وسياسياً ، وإذا أمكن ، جسدياً أيضاً"[11]. فالدولة الطائفية تعجز بصورة كلية عن أن تكون دولة برجوازية بالمعنى النهضوي العقلاني المستنير، لأنها –كما يقول مهدي عامل– تظل محكومة بشروط النمط الانتاجي الرأسمالي التابع ، باعتباره نمطاً كولونيالياً، وهذا النمط الكولونيالي ارتبط بالدولة الطائفية (الحديثة) التي لا يمكن أن تكون دولة مركزية واحدة في لبنان أو غير لبنان ، بل هي التي تقف عائقاً في وجه قيام هذه الدولة.

ما هي نقاط الخلاف الجوهرية بين السنة والشيعة؟

من بين نقاط الخلاف الرئيسيه، موضوع العصمة، "حيث يرى الشيعة أن الله منح العصمة من الخطأ للأنبياء ثم للأئمة حتى يكونوا مرجعًا ودليلًا للأمة، بينما يرى أهل السنة أن العصمة هي للأنبياء وحدهم. من هنا – وهذه نقطة الخلاف الثانية– فإن "الشيعة لا يأخذون عن الصحابة

[11] د.مسعود ضاهر مهدي عامل رائد التجديد النظري عن "الطائفية" و "الدولة الطائفية" في لبنان – الانترنت.

لأنهم مختلفون في الرأي والاجتهاد لكنهم يأخذون عن الأئمة الاثنى عشر من أهل البيت"[12].

نقطة خلاف ثالثة، فالسُّنة والشيعة يرون أن الصحابة هم بشر يصيبون ويخطئون، لكن الخلاف يكمن في أن الشيعة يعتقدون أن من بين الصحابة العادل الفاضل ومن بينهم المنافق الفاسق. على الجانب الآخر فالسُّنة يرون أن الصحابة كلهم عدول فضلاء لكن هناك درجات لعدلهم وفضلهم فيقولون أن أفضل البشر بعد الأنبياء هو أبو بكر الصديق ثم عمر ثم عثمان ثم علي وهكذا.

النقطة الخلافية الرابعة، تأتي في "أمهات المؤمنين". فالسُّنة والشيعة يرونهم جميعًا كأفضل النساء دون استثناء، لكن الشيعة يرون أن السيدة عائشة قد خالفت شرع الله وخرجت على إمام المسلمين ولم تحقن الدماء ، السنة على العكس من ذلك يقدسونها ويرونها أحب الناس إلى قلب النبي محمد.

هناك نقاط أخرى عديدة مثل التقية، وضرب النفس، وجواز الاستغاثة بالصالحين، وشخصية المهدي المنتظر، وزواج المتعة، والأذان، وغيرها"[13].

بناء على ما تقدم ، أرى أن من الضروري ومن المفيد في آن، أن نقرأ معاً بعضاً من محطات الصراع الدموي في التاريخ الإسلامي،

---

[12] علاء الدين السيد – كل ما تريد معرفته عن الصراع السني الشيعي؟ 8 أسئلة تشرح لك – الانترنت موقع ساسه، 31 مارس،2015

[13] علاء الدين السيد – المصدر السابق.

والتنظيرات الدينية لدى السُّنة والشيعه، التي عززت وفاقمت الصراع والعداء بينهما، وشكلت المصدر الرئيسي في كل محطات الصراع الطائفي الدموي التاريخي والراهن، ومسوغاته النظرية أو الدينية الشكلية، بين فريقي الصراع الأساسيين: السنة والشيعة.

فمن المعروف تاريخياً ، أن الانشطار السني – الشيعي بدأ سياسياً خالصاً رغم شكله الديني، حيث اتخذ أسلوب العنف في حروب الخلافة التي تتالت فصولها في موقعتين رئيسيتين: الأولى موقعة الجمل، في عام ستة وثلاثين للهجرة (656 ميلادية) بين علي بن أبي طالب، وبين عائشة ، الثانية، موقعة صفين، بين علي ومعاوية عام 37 هجرية/657 ميلادية، "وفي هاتين الواقعتين، الجمل، وصفين ، خَلَّفَ الاقتتال عشرة آلاف قتيل في أولاهما، وسبعين ألف قتيل في ثانيتهما، وقد أعقبت هاتين الواقعتين ، بعد خمس وعشرين سنة، مجزرة أقل حجماً بكثير، ولكن ذات بعد مأساوي اكبر بكثير أيضاً، تمثلت في موقعة كربلاء التي تمخضت في عام واحد وستين للهجرة (680 ميلادية) عن مقتل الحسين بن علي، وعدا بشاعة المقتلة بحد ذاتها، فقد أخذت مأساة كربلاء بعداً تأسيسياً لما لن يتردد بعض الدارسين في تسميته بـ"الديانة" الشيعية، بالنظر إلى ما تَوَلَّدَ عنها من شعور بالذنب وحاجة إلى التكفير لدى أهل الكوفة –وذريتهم من بعدهم– "[14].

---

[14] **جورج طرابيشي – هرطقات 2 – عن العلمانية كإشكالية إسلامية– المصدر: ابن كثير البداية والنهاية – دار الساقي – ط1 2008 – ط2011 .**

"وقد تضافرت هذه العقدة التأثمية مع الحقد المكظوم الذي استثارته سياسة لعن علي بن أبي طالب على منابر المساجد طيلة ألف شهر من الحكم الأموي، لتُحْدِث في الإسلام انشقاقاً داخلياً أكثر استعصاء على التسوية والالتئام من ذاك الذي عرفته المسيحية الغربية مع الانشقاق اللوثري الذي قادها إلى حرب الثلاثين عاماً (1618 – 1648 م)"[15].

أما في العهد العباسي الأول، فقد تميز بتهدئة نسبية للصراع، تمثلت بوجه خاص في الموادعة التي تمت بين الخليفة المأمون وبين والإمام الثامن علي الرضا، حيث كتب المأمون ولاية العهد للإمام علي الرضا، "بيد أن الصراع السياسي عاد يتأجج في ظل خلافة المتوكل الذي "أظهر الميل إلى السُّنة ونَصَر أهلها.. وأمر بهدم قبر الحسين ومنع الناس من زيارته"[16].

قد يكون هناك ما هو اخطر وأفدح وأدوم أثراً من حرب الأفعال ، هي حرب الأقوال والكلمات، وبالفعل، "ومنذ مطلع القرن الثالث للهجرة، ومع إماميه السنيين الكبيرين البخاري وابن حنبل، رأت الحرب القولية ضد الشيعة، بالتواقت مع الانقلاب المتوكلي، بداياتها الأولى، قبل أن تعقبها ابتداء من القرن الرابع للهجرة حرب قولية مضادة على أهل السنة بقلم كبير متكلمي الشيعة: الكليني"[17].

---

[15] جورج طرابيشي – المصدر السابق – عن ابن كثير – ص12

[16] جورج طرابيشي –المصدر السابق – منقول من تاريخ الخلفاء للسيوطي – ص13

[17] جورج طرابيشي – المصدر السابق – ص34

ولكن اضطهاد الشيعة، اتخذ فيما بعد، طابعاً منتظماً تمثل في اعتقال الإمامين العاشر والحادي عشر، "علي الهادي النقي" و"حسن الزكي العسكري"، وتصفيتهما في معتقلهما في السم على ما تفيد المصادر الشيعية على الأقل. وهذا القمع المتواصل، هو عملياً ما اضطر الشيعة إلى "تغييب" الإمام الثاني عشر "محمد الهادي" حتى لا تطوله يد التصفية الجسدية. وبانقطاع سلسلة الإمامة على هذا النحو صارت الشيعة تعرف باسم الاثني عشرية.

وفي عام 351هـ في عهد السلطان معز الدولة المؤيد للطائفة الشيعيه، "كتب عامة الشيعة ببغداد، بامر من السلطان معز الدولة، على المساجد ما هذه صورته: "لعن الله معاوية بن أبي سفيان، ولعن من غصب فاطمة فدكاً، ومن منع أن يدفن الحسن عند قبر جده، ومن نفى أبا ذر، ومن اخرج العباس من الشورى. وفي عام 352 دشن معز الدولة طقس عاشوراء الذي ستكون له أبعاد تأسيسية – في التحويل النهائي للانشقاق السياسي الشيعي إلى انشقاق ديني. في هذه السنة عاشر المحرم أمر السلطان معز الدولة الناس أن يغلقوا دكاكينهم، ويبطلوا الأسواق والبيع والشراء، وأن يظهروا النياحة، ويلبسوا قباباً ، وأن يخرج النساء منشرات الشعور مسودات الوجوه، قد شققن ثيابهن يدرن في البلد بالنوائح، ويلطمن وجوههن على الحسين بن علي، ففعل

الناس ذلك، ولم يكن للسنيين قدرة على المنع لكثرة الشيعة ولأن السلطان معهم"[18].

والواقع أنه ابتداء من منتصف القرن الرابع الهجري وحتى منتصف القرن السابع –زمن سقوط بغداد في أيدي التتار– دارت بين سُنَّتِها وشيعتها لا "حرب ثلاثين عاماً" كما تسمى كبرى الحروب التي دارت بين البلدان الكاثوليكية والبروتستانية في أوروبا بين 1618 و 1648، بل حرب ثلاثمئة سنة. ومع أننا قد نجازف بالإطالة فلنورد على سبيل التمثيل لا الحصر بعض وقائع هذه الحرب التي تحتل مكاناً مركزياً في حوليات ابن الأثير[19].

ففي سنة (443) في صفر منها وقعت الحرب بين الشيعة والسُّنة، حيث يقول ابن الأثير "فقتل من الفريقين خلق كثير، وذلك أن "الروافض" (الشيعة) نصبوا أبراجاً وكتبوا عليها بالذهب: "محمد وعلي خير البشر، فمن رضي فقد شكر ومن أبى فقد كفر"، فأنكرت السنة إقران علي مع محمد في هذا، فنشبت الحرب بينهم"[20].

وفي هذا السياق، من المهم الاشارة إلى الدور السياسي / السلطوي المباشر لفقهاء الشيعة، بحيث نلاحظ الاندماج الكامل بين الدين والسياسة في ظل زعامة الإمام أو آية الله، باعتبار أن الإمام (أو آية

---

[18] جورج طرابيشي – المصدر السابق – منقول من الكامل في التاريخ لإبن الأثير – ص15

[19] جورج طرابيشي – المصدر السابق – منقول عن العبر في خبر من غبر لشمس الدين الذهبي– ص18

[20] جورج طرابيشي– المصدر السابق – منقول عن البداية والنهاية لابن كثير – ص20

الله) هو ممثل الله على الأرض، وكل ما يصدر عنه من اوامر أو نواهي أو قرارات إنما هي أوامر إلهيه، لا يجوز لاحد رفضها، وهنا نلاحظ البعد الرجعي الميتافيزيقي / الغيبي لدى الشيعة، على النقيض من مذاهب السُّنة، دون أن نتجاوز دور فقهاء السنة وممارساتهم في إطار الأنظمة والمصالح الطبقية للامراء والملوك والحكام العرب بصورة رجعية تفوقت في رجعيتها على المستوى الدنيوي عن الشيعة .

لكن ، لابد من التأكيد على أن حماية الدين، عند أصحاب المذهب الشيعي، "كانت على الدوام مهمّة النجف، فاتيكانه حتى وإن تزعزع موقع هذا الفاتيكان إثر الثورة الإيرانية، لكن الشيعي الذي تحلّل من انتمائه العشائري، لم يلبس رداء الهوية المدنية، بل صار منقاداً وراء الإمام أو السيّد، وقد ارتكزت هذه الطاعة، على تفسير كلمة أولي الأمر، في الآية 59 من سورة "النساء" التي تدل عند الشيعة على الإمام المعصوم، أو من يحل مكانه، أما ولي الأمر عند القطب الإصلاحي السنّي الشيخ محمد عبده ، حيث تتبدّل دلالات أولي الأمر مع الزمن، إلى درجة جعلت محمد عبده المتصالح مع واقعه، يُخرج الناس من مدار الطاعة لعلماء هذا العصر، ليستبدلهم بممثلي الأمة المنتخبين من الشعب بلا إكراه أو ضغط، أي أهل الحل والعقد والقيادة، في الدولة الوطنية أو القومية الحديثة"[21].

[21] أحمد زين الدين- "العمامة والأفندي": فالح عبد الجبار..الظاهرة الدينية ديناميكية ومتحركة- 2010/5/15 -الانترنت.

وعلى عكس الجمهرة الشيعية، يقف رجل الدين السُّني في المنابر السياسية إلى جانب صاحب السلطة/ أو الحاكم، أو الامير أو الملك أو الرئيس أو شيخ العشيرة الذي يتولّى الإعلان عن الموقف السياسي. فالخطابات الدينية في الجوامع السنّية لا توجّه ولا تحذّر ولا تُصدر مواقف متباينة عن مواقف الحاكم المتنفذ ملكاً أو رئيساً أو شيخ عشيرة، ثمة، باختصار، تقسيم عمل بين السياسي (الحاكم)، ورجل الدين السني، يقبع الأول على قمّته.

فالمعروف أن حماية الدين، عند أصحاب المذهب السنّي، ظلت مهمّة الدولة الإسلامية في معظم مراحلها التاريخية، من هنا جاءت صدمة 2003 في العراق بعد الاحتلال الأمريكي "إذ صارت الدولة في أيدي أبناء الغالبية الشيعية للمرة الأولى في التاريخ الحديث، والتي لم يُخْفِ قادتها رغبتهم في تثبيت وسم الطائفة عليها عوض تبني رؤية تعلن انتهاء غلبة طائفة على أخرى. "وحسناً فعل "داعش"، وما كان له إلا أن يفعل ذلك، حين فرض سلطة مركزية وحشية، ترى أن أي هوية أخرى مُروق وتمرّد. فهو، بفعله هذا، تصرّف كما الدولة المركزية التي تحاول نزع سلطة الشيوخ لمصلحة سلطتها".[22]

فالهمجية الداعشية التي تتمظهر عسكريا وتوحشيا في اقصى صورها على شكل داعش ودولتها العتيدة "هي عمليا النتاج الطبيعي لما يُقارب من قرن كامل على توظيف الدين في السياسة في منطقتنا. والتأمل

[22] **عصام الخفاجي – عشيرة السني وطائفة الشيعي – 23 يونيو 2015 – الانترنت**

في مآلات المنطقة وخياراتها المستقبلية المحدودة يشير إلى شواهد و"بشائر" الحروب الدينية والطائفية المدمرة القادمةً"[23].

وبدون ان ندعي الحصر – وهو في هذا المجال مستحيل – سنتوقف عند بعض المحطات الرئيسية في الصراع أو الحرب بين الجبهتين السُّنية والشيعية.

أولاً: الحرب على الجبهة السنية :

من المعروف أن حوالي 90% من المسلمين ينتمون إلى المذهب السني عددهم (1543 مليون نسمة).[24] ، وفي هذا السياق أشير إلى أن هذه الأغلبية السنية تقسم إلى ثلاثة أقسام : الشرائح الفقيرة 50%، الشرائح البرجوازية المتوسطة أو الصغيرة 45% ، الشرائح العليا من الكمبرادور والبرجوازيات العقارية والمالية وغيرها المتحالفة مع بيروقراطية السلطة العسكرية والمدنية 5% ، أما الشيعة فبلغ عددهم عام 2010 (175) مليون نسمة حوالي 10% من المسلمين (85.7% شيعه إمامية أو إثنا عشرية، 8.6% شيعه زيدية، 5.7% شيعه إسماعيلية).

بداية إشتعال الصراع بين المذهبين، حينما أطلق شيوخ السُّنة وصف الروافض على الشيعة ، يقول أحمد بن حنبل في **كتاب السنة:** "ليست الرافضة (الشيعة) من الإسلام في شيء". وسيفتي ابن حزم بان "الروافض

---

[23] **خالد الحروب – الداعشية نتاج خلط الدين بالسياسة آب / يونيو 2015 – الانترنت.**

[24] **يتوزع السُّنة على أربع مذاهب: المذهب الحنفي 700 مليون نسمة ، المذهب الشافعي 630 مليون نسمة، المذهب المالكي 175 مليون نسمة، المذهب الحنبلي 38 مليون نسمة.**

ليسوا من المسلمين، وليس قولهم حجة على الدين .. وهي طائفة تجري مجرى اليهود والنصارى في الكذب والكفر"[25].

وفي سياق هذه الحرب الارتجاعية ضد الشيعة، نسبت إلى كبار أصحاب المذاهب الفقهية، أحكام وأقوال في هجاء الشيعة، لأنهم كانوا متهمين هم أنفسهم بالميل إلى العلويين – وذلك هو الاسم الذي كان يطلق على أنصار علي واهل بيته قبل أن يُعَرفوا باسم الشيعه، وفي مقدمة هؤلاء مالك بن أنس الذي ذكر أبو حاتم الرازي على لسانه أنه: "سئل مالك عن الرافضة (الشيعه)؟ فقال: لا تكلمهم ولا تَروِ عنهم، فإنهم يكذبون"!!

ومنهم أيضاً الشافعي الذي نسب إليه أبو حاتم الرازي أيضاً قوله: "لم أر أحداً أشهد بالزور من الرافضة"، وهو القول الذي طالما كان يطيب لابن تيمية الاستشهاد به بدون أن يُخضِعه لأي فحص نقدي[26].

ولكن يبقى الكتاب الأضخم والأشمل الذي قدم –ولا يزال– السلاح الإيديولوجي الأشد أذية وفتكاً في الحرب على الشيعة ومذهبهم، هو كتاب ابن تيمية: "مناهج السنة النبوية في نقض دعاوي الرافضة والقدرية"، "ففيه أفتى في الإمامية بأنهم "أشرُّ من عامة أهل الأهواء وأحق بالقتال من الخوارج" لأنه إذا "كان الخروج من الدين والإسلام أنواعاً مختلفة، فإن خروج الرافضة (الشيعه)

---

[25] جورج طرابيشي – مصدر سبق ذكره – ص34

[26] جورج طرابيشي – مصدر سبق ذكره – ص38

ومروقهم اعظم بكثير". وفضلاً عن وجوب قتالهم جماعة، فقد أفتى بوجوب "قتل الواحد المقدور عليه من الخوارج والرافضة.." ، ويضيف ابن تيمية في كتابه: إنهم أشد ضرراً على الدين وأهله وأبعد عن شرائح الإسلام من الخوارج، ولهذا كانوا أكذب فرق الأمة!!. وهم يوالون اليهود والنصارى والمشركين على المسلمين.. وليس لهم عقل ولا نقل ولا دين صحيح"، والواقع ان كتابات ابن تيمية، من حيث هو الصائغ الأول والفعلي للإيديولوجيا الإسلاموية الحديثة، لعبت دوراً خطيراً في التعبئة النيو–وهابية ضد الشيعة، وكتابه منهاج السنة هو بمثابة فتوى استئصالية، متعددة الفصول ومحكمة الأحكام، ضد المذهب الشيعي ومعتنقيه"[27].

ومن جملة هذه الأحكام القاسية على "من لا اسم لهم –كما يقول ابن تيميه– سوى الرافضة، أنهم "أساس كل فتنة وشر، وهم قطب رحى الفتن، ليس لهم سعي إلا في هدم الإسلام ونقض عراه.. وهم أصل كل بلية وفتنة.. وهم أعظم ذوي الأهواء جهلاً وظلماً، يعادون خيار أولياء الله.. ويوالون الكفار والمنافقين من اليهود والنصارى والمشركين وأصناف الملحدين.. ويعاونونهم على قتال المسلمين ومعاداتهم".

[27] جورج طرابيشي – مصدر سبق ذكره – – ص40

ولعلنا لا نغالي إذا قلنا إن ابن تيمية كان مؤسساً لسلفية جديدة في الإسلام، تميزت عن سالفتها بمنزع صراعي دموي، أو كما يسمى لدى السلفية المتعصبة ، منزع جهادي متجه إلى الداخل لا إلى الخارج، منزع يعتبر أن الثغر الأول، الأُولى بالقتال من كل ثغر آخر هو الثغر الداخلي – الطابور الخامس باللغة الاستراتيجية الحديثة – المتمثل بفرق الإسلام المخالفة، وفي مقدمتها الشيعة الإمامية[28].

---

[28] **ابن تيمية له فتاوى مرعبة– وهذا أقل ما يمكن أن توصف به– ليس ضد الشيعة الإمامية فحسب، بل أيضاً ضد الفرق الشيعية الأخرى ، ولا سيما النصيرية والدرزية، وهي فتاوي معتمدة حتى اللحظة من القرن الحادي والعشرين، من قبل الوهابيين والملموك والامراء وشيوخ الخليج وكافة الشرائح الطبقية الرجعية التي ترى في فتاوي ابن تيمية تجسيداً لمصالحهم الطبقية البشعة.**

ففي النصيريين أفتى : "هؤلاء القوم المسمون بالنصيرية هم وسائر أصناف الباطنية وسائر أصناف القرامطة الباطنية أكفر من اليهود والنصارى، بل وأكفر من كثير من المشركين ، وضررهم على أمة محمد أعظم من ضرر الكفار المحاربين مثل كفار الفرنج والترك وغيرهم ، فإن هؤلاء يتظاهرون عند جهال المسلمين بالتشيع وموالاة أهل البيت وهم في الحقيقة لا يؤمنون بالله ولا برسوله ولا بكتابه ولا بامر ولا نهي ولا ثواب ولا عقاب ولا جنة ولا نار.. وصنف علماء المسلمين كتباً في كشف أسرارهم وهتك أستارهم ، وبينوا ما هم عليه من الكفر والزندقة والإلحاد الذي هم به أكفر من اليهود والنصارى ومن براهمة الهند الذين يعبدون الأصنام.. ومن المعلوم عندنا أن السواحل الشامية أنما استولى عليها النصاري من جهاتهم، وهم دائماً مع كل عدو للمسلمين، فهم مع النصارى على المسلمين، ومن اعظم المصائب عندهم – أي عند النصيرية– فتح المسلمين للسواحل وقهر النصارى، بل ومن أعظم المصائب عندهم انتصار المسلمين على التتار، ومن اعظم أعيادهم إذا استولى والعياذ بالله تعالى النصارى على ثغور المسلمين.. وأما استخدام مثل هؤلاء في ثغور المسلمين أو حصونهم أو جنودهم فإنه من الكبائر، وهو بمنزلة

وعلى خطى ابن تيمية وفي مدرسته، سيشن ابن القيم الجوزية في شتى كتبه الهجوم تلو الهجوم على الشيعة، جنباً إلى جنب مع الفرق المخالفة الأخرى مثل الخوراج والمعتزلة في نظره"

"وربما كانت أقذع وأَشَرْ فتوى صدرت ضد الشيعة بعد فتوى ابن تيمية، هي تلك التي أصدرها في اواسط القرن الحادي عشر الهجري

من يستخدم الذئاب لرعي الغنم، فإنهم من أغش الناس للمسلمين ولولاة أمورهم، وهم احرص الناس على فساد المملكة والدولة ، ولا ريب أن جهاد هؤلاء وإقامة الحدود عليهم من أعظم الطاعات وأكبر الواجبات، وهو أفضل منجهاد من يقاتل المسلمين من المشركين وأهل الكتاب، فإن جهاد هؤلاء –يعني النصيرية– من جنس جهاد المرتدين، والصديق وسائر الصحابة بدءوا بجهاد المرتدين قبل جاهد الكفار من أهل الكتاب، ففي جهاد هؤلاء وإقامة الحدود عليهم من اعظم الطاعات وأكبر الواجبات، وهو أفضل من جهاد من يقاتل المسلمين من المشركين وأهل الكتاب، فإن جهاد هؤلاء –يعني النصيرية– من جنس جهاد المرتدين، والصديق وسائر الصحابة بدءوا بجهاد المرتدين قبل جهاد الكفار من اهل الكتاب، ففي جهاد هؤلاء حفظ لما فتح من بلاد المسلمين.. ويجب على كل مسلم أن يقوم في ذلك بحسب ما يقدر عليه من الواجب، فلا يحل لأحد أن يكتم ما يعرفه من أخبارهم بل يفشيها ويظهرها ليعرف المسلمون حقيقة حالهم". وفي الدروز أفتى: "هم أعظم كفراً من الغالية، يقولون بقدم العالم وإنكار واجبات الاسلام ومحرماته، وهم من القرامطة الباطنية، الذين هم أكفر من اليهود ومشركي العرب، وغايتهم أن يكونوا فلاسفة على مذهب أرسطو وامثاله، أو مجوساً، وقولهم مركب من قول الفلاسفة والمجوس ويظهرون نفاقاً.. وكفر هؤلاء مما لا يختلف فيه المسلمون، بل من شك في كفرهم فهو كافر مقلهم، لا هم بمنزلة أهل الكتاب ولا المشركين، بل هم الفكرة الضالون، فلا يباح أكل طعامهم، وتسبى نساؤهم، وتؤخذ أموالهم، فإنهم زنادقة مرتدون لا تقبل توبتهم، بل يقتلون أينما ثقفوا، ويلعنون كما وصفوا، ولا يجوز استخدامهم للحراسة وللبوابة والحفاظ ، ويقتل علماؤهم وصلحاؤهم لئلا يضلوا غيرهم، ويحرم النوم معهم في بيوتهم ورفقتهم والمشي معهم وتشييع جنائزهم إذا علم موتها، ويحرم على ولاة المسلمين إضاعة ما أمر الله من إقامة الحدود عليهم".

أحد علماء بلاط مراد الرابع العثمائي، ويدعي نوح أفندي، في الشيعة من سكان الإمبراطورية العثمانية، ولاسيما أهالي حلب الذين كانوا في كثرة منهم إلى ذلك العهد من الشيعة منذ ايام الحمدانيين، وقد جاءت هذه الفتوى في سياق الحرب الصفوية – العثمانية التي كانت دارت على مدى سبعة أشهر وأوقعت في صفوف شيعة إيران وسنة تركيا ألوفاً لا تحصى من القتلى[29]، **فبحكم هذا التداخل بين العامل الخارجي والانقسام الطائفي الداخلي، وتحت عنوان "من قتل رافضياً واحداً وجبت له الجنة" أصدر ذلك المفتي "نوح أفندي"، فتوى استئصالية حقيقية دفع ثمنها غالياً شيعة حلب، وقد جاء فيها : "من توقف في كفرهم وإلحادهم ووجوب قتالهم وجواز قتلهم فهو كافر مثلهم.. فيجب قتل هؤلاء الأشرار الكفار، تابوا أو لم يتوبوا.. ولا يجوز تركهم عليه (= على كفرهم) باعطاء الجزية ولا بأمان مؤقت ولا بأمان مؤبد.. ويجوز استرقاق نسائهم لأن استرقاق المرتدة بعد ما لحقت بدار الحرب جائز، وكل موضع خرج من ولاية الإمام الحق فهو يسمى دار الحرب، ويجوز استرقاق ذريتهم تبعاً لأمهاتهم"**[30].

---

[29] **جورج طرابيشي – مصدر سبق ذكره – – ص43**

[30] **تقدر المصادر الشيعية عدد القتلى من أهالي حلب من جراء تلك الفتوى بأربعين ألفاً.**

وفي القرن التالي، الثاني عشر الهجري، ستصدر من داخل ما سيعرف لاحقاً بالديار السعودية[31] فتوى لا تقل أذية بالنسبة إلى سكان الداخل، هي تلك التي أصدرها، في سياق التتلمذ على ابن تيمية، مؤسس الوهابية محمد بن عبد الوهاب، ففي رسالته في الرد على الشيعة أو "الرافضة" قال: "إن الرافضة أكثر الناس تركاً لما أمر الله وإتياناً لما حرمه، وإن كثيراً منهم ناشئ من نطفة خبيثة، وموضوعة في رحم حرام، ولهذا لا ترى منهم إلا الخبث

---

[31] إن كل القيم التي تطبق من قبل هؤلاء "المتطرفين" مستمدة من الأيديولوجية الوهابية الحاكمة في السعودية، ليس ذلك فقط، بل أن المملكة تقوم بجهد كبير من أجل تعميم الوهابية، وتمكينها في "العالم الإسلامي"، وخصوصاً في البلدان العربية. ففي ميزانيتها السنوية ما ينوف عن المليار دولار من أجل "نشر الدعوة"، عبر طباعة كتب ابن تيمية وابن القيم وابن عبد الوهاب، بالتالي فهي تقوم بالتمهيد الأيديولوجي لكل تلك المجموعات المتطرفة، دون أن ننسى أنها تدعمها كذلك".

فمنطق العربية السعودية هو أنه لاستمرار حكم العائلة المالكة، ولضمان تحكمها بمصادر النفط، يجب أن تُخضع المنطقة لأيديولوجية تمنعها من التفكير في التقدم، وتغرقها في متاهات وصراعات دموية، وحوارات فكرية سطحية جداً، وهامشية جداً، كل ذلك باسم الدين. لقد لوّعها النهوض العربي في الخمسينات والستينات باسم القومية والاشتراكية، فباتت معنية بتدمير القومية والاشتراكية وكل تطلع نحو التحرر والحداثة باسم "الدين"، أي الوهابية. ولكي تفرض الوهابية أيديولوجية عربية عامة تحكم كل البلدان العربية، حيث حينها تصبح هي المركز المتحكم في مجتمعات تغرق في الجهل والتخلف والصراعات الدموية. بالتالي فإن الحرب ضد التطرف يعني الحرب ضد الأيديولوجية الحاكمة في السعودية، وكشف التطابق بين داعش والنصرة والقاعدة وممارسات السلطة السعودية. حيث أن ما تطبقه هذه المجموعات هو تقليد للحكم السعودي بالضبط. لهذا فإن الحرب ضد التطرف يعني دعم ثورة ديمقراطية في الجزيرة العربية، هكذا بالضبط. فالصراع يجب أن يتوجه نحو المركز لكي يضمن شمول الفروع، ولا فائدة من حرب ضد الفروع وحدها. (المصدر: سلامة كيلة – الحرب ضد الفكر المتطرف – الحوار المتمدن – العدد: 4700 – 2015/1/25).

اعتقاداً وعملاً، وقد قيل: : كل شيء يرجع إلى أصله.. فهؤلاء الإمامية خارجون عن السُّنة بل عن الملة، واقعون في الزنا، وما أكثر ما فتحوا على أنفسهم أبواب الزنا في القبل والدبر، فما أحقهم بان يكونا أولاد الزنا.. والرافضة أشد ضرراً على الدنيا من اليهود والنصارى.. قبحهم الله، ومن هذه الادبيات الهجائية ما كتبه محمد رشيد رضا في المنار عمن كان يصر على تسميتهم بـ"الرافضة": "إنهم كانوا أشد النقم والدواهي التي أصيب بها الإسلام، فهم مبتدعو اكثر البدع الفاسدة التي شوهت نقاءه، وهم الذين صدعوا وحدته، وأضعفوا شوكته، وشوهوا جماله، وجعلوا توحيده وثنية، وأخوته عداوة وبغضاء"[32].

إن الدور الخطير الذي لعبته الوهابية –ولا تزال– في تأجيج الصراع الإيديولوجي وحرب الكلمات بين كبريي طوائف الإسلام، يعود إلى أن الوهابية متحدرة سلالياً من التيمية، ولكن المتخلفة عنها فكرياً تَخَلُّف البداوة عن الحضارة، قُيِّضَ لها أن تعرف استمرارية غير متوقعة منذ ان تحولت، مع قيام حكم آل سعود، إلى إيديولوجيا دولة بكل ما في الكلمة من معنى.

وقد كان من ثوابت هذه الاستمرارية ممارسة ثقافة الكراهية والتكفير والإقصاء تجاه الأقلية السكانية الشيعية المتمركزة في القطيف

[32] **جورج طرابيشي – مصدر سبق ذكره – – ص44**

والأحساء، ولكن المتواجدة أيضاً في مدن المملكة الكبرى الأخرى، ولاسيما المدينة التي يقطنها، فضلاً عن الشيعة الاثرياء أُلوف عديدة من فقراء الشيعة يعرفون باسم النخاوله[33]، ويقيمون في أحياء خاصة بهم أشبه ماتكون بالغيتوات، ويقال إنهم متحدرون من نساء الأنصار اللواتي إغْتُصِبْنَ في وقعة الحرة في عهد يزيد بن معاوية.

"هذا مع العلم أن ليس جميع شيعة "المملكة" إمامية اثنا عشرية[34]، فهناك أيضاً شيعة كيسانية ممن لا يزالون ينتظرون رجعة محمد بن الحنفية من غيبته في منطقة جبل رضوى، وشيعة زيدية وإسماعيلية (تعرف باسم المكارمة) في نجران، فضلاً عن أسر وعشائر بكاملها اعتنقت مذهب السنة تقية، ولكنها ما زالت مقيمة في دواخلها على معتقدها الشيعي. وأياً ما يكن من أمر، "ومنذ أن كتب محمد بن عبد الوهاب رسالته في الرد على الرافضة، غدا الإفتاء ضد الشيعة تقليداً راسخاً في الوهابية، ولا سيما منذ أن اكتسبت، بفضل تدفق الدولارات النفطية، قدرة هائلة على الفعل التاريخي ، وأعادت تأسيس نفسها في

[33] سبب التسمية : سموا ((بالنخاوله)) نسبة إلى اشتغالهم بزراعة النخيل؛ فإن زراعة النخيل قائمة بهم.

[34] الأمة الاثنا عشر ويسمون الأوصياء ، لأن كل واحد تولى الإمامة بالوصاية عمن قبله، وأن هؤلاء الأوصياء منصوص عليهم من النبي. وأئمة الاثنا عشرية هم: 1) علي بن أبي طالب 2) الحسن بن علي 3) الحسين بن علي 4) علي زين العابدين بن الحسين 5) محمد الباقر 6)جعفر الصادق بن محمد الباقر 7)موسى الكاظم بن جعفر 8) علي الرضا 9) محمد الجواد 10)علي الهادي 11) الحسن العسكري 12)محمد بن الحسن العسكري.

إيديولوجيا شمولية ناجزة يمكن أن نسميها بالنيو–وهابية، ولئن ورثت هذه الوهابية المجددة عن القديمة نزعة العداء للمذهب الشيعي، فقد رزقتها بحيوية جديدة أخذت شكل حصار لاهوتي وفقهي معمم للمذهب الشيعي ولمعتنقيه في حظائر التمييز السالب الذي يمكن وصفه بلا مبالغة بـ"بالتمييز العنصري الطائفي"[35].

وعن اللجنة الدائمة للإفتاء برئاسة عبد العزيز بن باز ونيابة عبد الرزاق عفيفي صدرت الفتوى التالية رداً على سؤال من سأل عن "حكم اكل ذبائح من يدعون للحسن والحسين عند الشدائد" فقال:

"إن كان الأمر كما ذكر السائل من أن الجماعة الذين لديه من الجعفرية يدعون لعلي والحسن والحسين وسادتهم، فهم مشركون مُرتَدُّون عن الإسلام، والعياذ بالله، لا يحل الأكل من ذبائحهم لأنها ميتة ولو ذكروا عليها اسم الله".[36]

بل إن أحد المشايخ، في "السعودية" ويدعى "ابن جبرين" يذهب في فتوى أخرى، إلى أبعد من ذلك فيقول "بوجوب الجهاد ضد الشيعة من حيث هم شيعة، مقدماً بذلك الأساس النظري للحرب الأهلية بين كبريي طوائف الإسلام، وإن شرط فتواه "الجهادية" بميزان القوى. فَرَدَّاً على سؤال:

---

[35] **جورج طرابيشي – مصدر سبق ذكره – – ص50**

[36] **جورج طرابيشي – مصدر سبق ذكره – – ص50–51**

هل يجوز الجهاد بين فئتين من المسلمين؟ أجاب: "إن كان لأهل السُنَّة دولة وقوة وأظهر الشيعة بِدَعهم وشِركهم واعتقاداتهم، فإن على أهل السنة أن يجاهدوهم بالقتال.. وإذا لم تكن لأهل السنة قدرة على قتال المشركين والمبتدعين، وجب عليهم القيام بما يقدرون عليه من الدعوة والبيان"[37].

"ومن هذا المنطق "الجهادي" كان طبيعياً أن يفتي "ابن باز" بعدم جواز التقريب بين السنة والشيعة، فَرَدَّاً على السؤال التالي: "من خلال معرفة سماحتكم بتاريخ الرافضة، ما هو موقفكم من مبدأ التقريب بين أهل السنة وبينهم؟" أجاب: "التقريب بين الرافضة وبين أهل السنة غير ممكن، لأن العقيدة مختلفة، فعقيدة أهل السنة والجماعة توحيد الله وإخلاص العبادة لله.. ومحبة الصحابة جميعاً والترضي عنهم والإيمان بأنهم أفضل خلق الله بعد الأنبياء.. والرافضة خلاف ذلك، فلا يمكن الجمع بينهما، فكما أنه لا يمكن الجمع بين اليهود والنصارى والوثنيين وأهل السنة، فكذلك لا يمكن التقريب بين الرافضة وبين أهل السنة لاختلاف العقيدة"[38].

لكن إذا تجاوزنا نطاق الفتاوى الشرعية الخالصة، التي لها في شبه الجزيرة العربية أو مايسمى بـ "المملكة السعودية" مفعول القانون، إلى ما يمكن أن نسميه بالفتاوى الإيديولوجية ذات المفعول التحريضي الشديد

---

[37] **جورج طرابيشي – مصدر سبق ذكره – ص52-53**

[38] **جورج طرابيشي – مصدر سبق ذكره – ص53**

السُّمِّية، فإن الصورة التي تحضر إلى أذهاننا، ليست صورة عزل من طبيعة غيتوية، بل استئصال أو دعوة إلى تصفية أصحاب المذهب الشيعي دونما أي مبرر موضوعي، سوى الصراع على المصالح الخاصة لحكام السُنَّة وتوظيف الدين في هذا الجانب.

وحسبنا قراءة الشواهد التالية من الكتابات الرائجة اليوم في الأوساط النيو–وهابية:

- يقول عبد المنعم حليمة في كتابه "الشيعة الروافض طائفة شِرْك ورِدَّة": "تضافرت الأدلة النقلية والعقلية والمرئية على أن الشيعة الروافض الاثني – عشرية طائفة شرك، خارجة عن ملة الإسلام، دينهم يقوم على الكذب والتكذيب والحقد الدفين على الإسلام وأهله"[39].
- "الرافضة طائفة (الشيعه) الرفض والشر، وهم في حقيقة الامر اعداء لأهل السنة، أولياء للكفار، لا يتورعون أبداً عن إشعال نار الفتنة بين المسلمين.. فهم أكذب الناس ورأس مال الرافضة الكذب" (أحمد منيرة، كتاب: التنبيه والتحذير من الشر المستطير).
- "عن مكمن الخطورة في المذهب الشيعي أنه مذهب قد بني على الحقد والعداوة للمسلمين بذرائع متعددة، (عبد الرحمن دمشقية، كتاب: التكفير عند الرافضة).

[39] **جورج طرابيشي – مصدر سبق ذكره – ص53**

- "عن التقريب بين السنة والشيعة مستحيل إذ كيف يمكن الجمع بين الحق والباطل، والإيمان والكفر، والنور والظلام؟" (عبد الله الموصلي، كتاب: حتى لا ننخدع ، المعروف أيضاً باسم: حقيقة الشيعة)[40].
- "الشيعة هم ثغرة الخيانة والغدر التي دائماً تكون السبب في هزيمة الأمة الإسلامية وانتكاسها" (عماد علي حسين، كتاب: خيانات الشيعة).
- "لقد تحول التشيع إلى وكر للحاقدين والناقمين والمرتدين عن الإسلام" (جمال بدوي، كتاب: الشيعة قادمون).
- "الشيعة المارقة الرافضة ما زالوا يفتكون بالإسلام وأهله منذ اكثر من ثلاثة عشر قرناً مستخدمين أخبث فنون المكر والكيد والكذب والتزوير" (عبد الله إسماعيل في تقديم كتاب: حتى لا ننخدع) [41].
- التشيع بذرة نصرانية، غرستها اليهودية، في أرض مجوسية" (الشيخ سفر عبد الرحمن الحوالي: الباطنية).
- "إن الشيعة ليست إلا لعبة يهودية ناقمة على الإسلام وحاقدة على المسلمين" (الشيخ إحسان إلهي ظهير، كتاب: الشيعة والسُّنة) [42].

---

[40] جورج طرابيشي – مصدر سبق ذكره – ص54

[41] جورج طرابيشي – مصدر سبق ذكره – ص57

[42] جورج طرابيشي – مصدر سبق ذكره – ص58-59

أما أبو مصعب الزرقاوي متحدثا عن الشيعة" يقول: الرافضة عقبة كؤود، فهم الحية المتربصة، والعقرب الماكر، والعدو الحاقد والزاحف، وهم السم الزعاف"، وهو يعتبر خطرهم مستمرا وأطماعهم لا حدود لها، ويضيف" :مع مرور الأيام كبرت آمالهم في أن يقيموا دولة للرافضة تمتد من إيران مرورا بالعراق وسورية إلى لبنان"[43].

وبعد وفاة أبو مصعب ، استمر الموقف المعادي للشيعه، حيث اعتبر "تنظيم داعش" "أصحاب مذهب الشيعه مرتدين لابد من قتلهم لتشكيل هيئة نقيه من الإسلام"!![44]

[43] المصدر: ديفيد هيرست – صحيفة الأيام – 2015/8/6 – ص18.

[44] المصدر: موقع ويكيبيديا – الانترنت.

ثانياً : الحرب على الجبهة الشيعية[45] :

كما اختار أهل السنة أن يخوضوا حربهم ضد الشيعة تحت كناية الروافض، كذلك اختار أهل الشيعة أن يخوضوا حربهم ضد السنة تحت كناية النواصب.

---

[45] مذهب الشيعة: وقوام هذا المذهب هو ما ذكره "ابن خلدون" في مقدمته: "إن الإمامة ليست من مصالح العامة التي تفوض إلى الأمة، ويتعين القائم فيها بتعيينهم، بل هي ركن الدين وقاعدة الإسلام، ولا يجوز لنبي إغفالها، وتفويضها إلى الأمة، بل يجب عليه تعيين الإمام لهم، ويكون معصوماً عن الكبائر والصغائر". ويتفق "الشيعة" على أن "علي بن أبي طالب" هو "الخليفة المختار" من النبي ... الإمامية "الاثنا عشرية": هذه الطائفة التي تحمل اسم "الشيعة الإمامية" يدخل في عمومها أكبر مذاهب الشيعة القائمة الآن في العالم الإسلامي في إيران والعراق وما وراءها من باكستان، وغيرها من البلاد الإسلامية، يرون أن الإمامة تكون في ذرية فاطمة الزهراء من الحسين بعد مقتل الحسين... الإمامية (الإسماعيلية): طائفة من الإمامية انتسبت إلى إسماعيل بن جعفر الصادق، خالط مذهبهم بعض آراء من عقائد الفرس القديمة، والأفكار الهندية... الزيدية : هذه الفرقة هي أقرب فرق الشيعة إلى الجماعة الإسلامية وأكثر اعتدلاً، وهي لم ترفع الأئمة إلى مرتبة النبوة، وإمام هذه الفرقة زيد بن علي زين العابدين... النصيرية: هؤلاء سكنوا الشام ويعقتدون أن آل البيت أوتوا المعرفة المطلقة، ويعتقدون ان عليا لم يمت ، وأنه إله او قريب من الإله... الخوارج : وهذه الفرقة أشد الفرق الإسلامية دفاعاً عن مذهبها ، وحماسة لآرائها، وأشد الفرق تدينا في جملتها وأشدها تهوراً واندفاعاً. الخوارج لا يقصرون الخلافة على بيت من بيوت العرب، ولا على قبيل من قبيلهم، بل لا يقصرونها على جنس من الأجناس، أو فريق من الناس. فرق الخوارج: الأزارقة/ الصفرية / العجاردة/ الإباضية.

وجملة آراء الإباضية: (أ) أن مخالفيهم من المسلمين ليسوا مشركين ولا مؤمنين ، ويسمونهم كفاراً، ويقولون أنهم كفار نعمة، لا كفر في الاعتقاد. (ب) دماء مخالفيهم حرام. (ج) لا يحل من غنائم المسلمين الذين يحاربون إلا الخيل والسلاح، وكل ما فيه من قوة في الحروب ويردون الذهب والفضة. (د) تجوز شهادة المخالفين ومناكحتهم والتوارث بينهم. (المصدر: كتاب: تاريخ المذاهب الإسلامية .. في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية – الإمام محمد أبو زهرة – دار الفكر العربي – القاهرة).

إن تحديد معنى "النواصب" يحتل باباً شبه ثابت في الأدبيات الشيعية، هذا إن لم تفرد له كتب بكاملها، وقد كان التعريف الأبكر ظهوراً والأكثر تداولاً هو ذاك القائل إن الناصب هو من ينصب العداوة لأهل البيت.

ولكن قصور هذا التعريف ما لبث أن برز بوضوح في سياق الفتنة الطائفية المتصلة في بغداد ومدن أخرى ما بين القرنين الرابع والسابع الهجريين، وكذلك في سياق الحرب الكلامية والردود المتبادلة بين متكلمي السنة والشيعة.

"فصحيح أن معاداة أهل البيت ممثلين بعلي بن أبي طالب، وجدت تعبيرها الأول في وقعتي الجمل وصفين اللتين قادهما عائشة ومعاوية، ثم في وقعة النهروان التي قادها الخوارج، وصحيح ان معظم الخلفاء الأمويين – ومن بعدهم بعض خلفاء بني العباس – شنوا حروباً متوالية ضد أهل البيت وضد الطالبيين عموماً، ولكن نزعة العداء المباشر لأهل البيت، كما أسسها معاوية بن أبي سفيان من خلال طقس لعن "ابي تراب" (المقصود علي بن أبي طالب) على منابر المساجد، طويت صفحتها مع قيام العهد العباسي، ولم تجد انعكاساً نظرياً لها في أدبيات أهل السنة التي كانت "سنيتها" بالذات تلزمها – إلا في حالات استثنائية– بتوقير أهل البيت بوصفهم احفاد الرسول وذريته من بنته فاطمة"[46].

"ومن هنا بات من المحتم توسيع مفهوم النصب ليتعدى أهل البيت إلى معاداة شيعة أهل البيت، وذلك ما وجد ترجمة مباشرة له في الحديث

[46] **جورج طرابيشي – مصدر سبق ذكره – ص63**

الذي نسبه الشيخ "الصدوق بن بابويه القمي" (تـ 381هـ) في كتابه "علل الشرائع" إلى الإمام السادس جعفر الصادق، فنقلاً عن عبدا لله بن سنان قال جعفر الصادق: "ليس الناصب من نصب لنا أهل البيت، لأنك لا تجد رجلاً يقول: أنا أبغض محمداً وآل محمد، ولكن الناصب من نصب لكم وهو يعلم أنكم تتولوننا وأنكم من شيعتنا".

وهذا التعريف الموسع للنصب، هو ما تبناه الشيخ زين الدين العاملي، عندما قال في كتابه "روض الجنان": "إن الناصبي هو الذي نصب العداوة لشيعة أهل البيت، وتظاهر في القدح فيهم كما هو حال أكثر المخالفين لنا في هذه الأعصار في كل الامصار". وقد قرن هذا التعريف الموسع بآخر مقيد ينص على أن الناصب هو كل من يقدم أبا بكر وعمر بن الخطاب على علي بن أبي طالب في الخلافة"[47].

والحال أن متكلمي الشيعية يستنبتون لهذا المعيار بعداً لاهوتياً من خلال ربطه بضرورة الإيمان بـ"النص"، وتحويله بالتالي إلى اصل من أصول الدين. والنص المعني هنا ، هو النص على إمامة علي في يوم غدير خم من قبل الرسول قبيل وفاته بأشهر.

يضيف العُلاَّمة الحلي في كتابه "المنتهى": "إن الإمامة من أركان الدين وأصوله، والجاحد لها لا يكون مصدقاً للرسول في جميع ما جاء به ، فيكون كافراً".

[47] **جورج طرابيشي – مصدر سبق ذكره – ص64**

وسيستعيد المولى محمد صالح المازندراني في شرح أصول الكافي التعبير نفسه فيقول: "ومن أنكرها، يعني الولاية، فهو كافر حيث انكر أعظم ما جاء به الرسول"، كذلك سيؤكد مصنف "الحدائق الناضرة": "ان الولاية معيار الكفر والإيمان.. وكافر هو من انكر الولاية، وكفره "كفر حقيقي دنيا وآخرة ولا يجوز إطلاق اسم الإسلام عليه بالكلية"[48].

" ويروي "الكليني"، طبري الشيعة، في "الكافي" على لسان الإمام السادس أبي عبد الله جعفر الصادق فقال: إن الله لم يخلق خلقاً شراً من الكلب، وإن الناصب (السني) أهون على الله من الكلب" ، أما المحقق البحراني في كتابه "الحدائق الناضرة" فيجزم بالقول : "لا خلاف

---

[48] الواقع أن بعض المصادر الشيعية التي تورد هذا التعريف للناصب على لسان الإمام العاشر تعززه بحديث منسوب إلى الرسول نفسه . وهكذا روى قطب الدين الراوندي في شرح نهج البلاغة عن "النبي أنه سئل عن الناصب بعده فقال: من يقدم على علي غيره".

لا يعتد الشيعية كـ"نص" حديث غدير خم وحده، بل يعتمدون أيضاً ما يسمى عندهم بآية الولاية، وهي الآية 55 من سورة المائدة: "إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا" التي تقول مراجعهم انها نزلت في علي بن أبي طالب. واية الولاية هذه ينبغي تمييزها عن سورة الولاية التي تقول بعض المراجع الشيعية – أو تقول من قبل الخصوم من أهل السنة على نحو ما فعل محب الدين الخطيب في كتابه الخطوط العريضة– إنها حذفت من المصحف العثماني. وقد جاء في نص هذه السورة على ما يقال: "يا أيها الذين آمنوا آمنوا بالنبي والولي الذين بعثناهما يهديناكم إلى صراط مستقيم، نبي وولي بعضهما من بعض". والجدال حول هذه السورة مستمر اليوم في المواقع الإلكترونية السنية والشيعية المتحاربة. وبينما تميل المواقع الثانية إلى نفي وجود تلك السورة، وتتهم الخصوم بانهم هم من اصطنعوا هذه الدعوى ليلصقوا بالشيعة تهمة القول بتحريف القرآن، تؤكد المواقع السنية أن هذا النفي وهذا التخريج هما من قبيل التقية. والجدير بالذكر أن بعض رجال الكهنوت المسيحي تدخلوا بدورهم في هذا الصراع بين السنة والشيعة حول سورة الولاية المحذوفة من المصحف ليوظفوا لحسابهم الخاص دعوى تحريف القرآن على نحو ما فعل الأب يوسف درة الحداد في كتابه الإتقان في تحريف القرآن والقمص زكرياً بطرس في تلفزيون "قناة الحياة".

في كفر الناصب (السُّني) ونجاسته وحل ماله ودمه وأن حكمه حكم الكافر". "وعلى هذا النحو يكون النواصب كفاراً ومنتحلين للإسلام، ولا خلاف في نجاستهم".

وفي هذا السياق لن يتردد آية الله الخميني في كتابه "تحرير الوسيلة" في أن يفتي: "أما النواصب والخوارج لعنهم الله فهما نَجِسانِ بلا توقف، ويضيف قائلاً " لا يجوز للمؤمنة ان تنكح الناصب المُعلن بعداوة أهل البيت، ولا الغالي المعتقد بألوهيتهم أو نبوتهم، وكذا لا يجوز للمؤمن أن ينكح الناصبة والغالية لأنهما بحكم الكفار إن انتحلا دين الإسلام". كما سيؤكد الإمام الخوئي: "لا شبهة في نجاسة النواصب وكفرهم". وهذا ما سيخلص إليه أيضاً آية الله السيستاني في التعليقة على العروة الوثقى: "لا إشكال في نجاسة النواصب"[49].

بيد أن محمد باقر الصدر يذهب إلى أبعد من ذلك، ويفرد صفحات عدة من كتابه "شرح العروة الوثقى" ليقيم تمييزاً مفهومياً بين النجاسة والأنجسية، ولينسب النجاسة إلى الكافر سواء اكان كتابياً أم مشركاً، ولكن ليوقف الأنجسية على الناصبي وحده، السيستاني إلى الحكم في التعليقة على العروة الوثقى بان "أسئار الحيوان لها طاهرة، عدا الكلب والخنزير والكافر والناصب". "وأفتى الخميني اخيراً في تحرير الوسيلة

[49] **جورج طرابيشي – مصدر سبق ذكره – ص66**

بانه " لا تجوز صلاة الميت "على الكافر ومن حكم بكفره ممن انتحل الإسلام كالنواصب والخوارج"[50].

ولا شك أنه وجدت في الأدبيات الشيعية محاولات اجتهادية لإخراج "الناصب" من دائرة الكفر، وبالتالي لعدم تجويز قتله واستباحة ماله وأهله، ولكن هذه المحاولات –كما يقول جورج طرابيشي– بقيت مهمشة ومسفهة من قبل التيار الغالب.

لكن هنا لا بد من وقفة . فجميع هذه الاحكام التي تحفل بها موسوعات الفقه الشيعية والتي تبدأ بحصر الناصب في حظيرة النجاسة والرجاسة لتنتهي بتحليل دمه وماله واستباحة نسائه وأطفاله تبقى مع ذلك – ولحسن الحظ– في حالة وقف تنفيذ، **وصمام الامان الذي يحول دون تفعيلها هو مبدأ التقية. ورغم أن هذا المبدأ هو موضع تشنيع كبير من قبل الأعداء الألداء لـ"الرافضة" (الشيعة) الذين هم "الناصبة" (السُّنة)، فلا مجال للمماراة في ما له من دور حاسم في تعطل تلك الاحكام بصورة مؤقتة نظرياً –ولكن مستديمة علمياً– أو إرجاء تنفيذها إلى دعوة المهدي أو "قيام القائم" أو إرجاء تنفيذها إلى الآخرة[51].**

ومسألة "قيامة القائم" هذه تستأهل منا وقفة. فلئن يكن من شان التقية، المرهونة بميزان القوى الدنيوي، أن تعلق الأمر بقتل "النواصب" وأن تضعه في حالة وقف تنفيذ وترجئه إلى يوم رجعة "المهدي" ليملأ

---

[50] جورج طرابيشي – مصدر سبق ذكره – ص72

[51] جورج طرابيشي – مصدر سبق ذكره – ص77

الأرض عدلاً كما مُلِئَتْ جوراً، فإنه مع "قيامة القائم" يبطل حكم التقية ويدخل في حيز التنفيذ ما طال إرجاء تنفيذه.

في ذلك يروي مصنف بحار الأنوار على لسان الإمام جعفر الصادق، أنه قال لما سئل عن وضع "النواصب" في دولة "القائم": "لمن خالفنا في دولتنا من نصيب، إن الله قد أحل لنا دماءهم عند "قيام قائمناً"، فاليوم محرم علينا ذلك، فلا يغرنك أحد، إذا "قام قائمنا" انتقم لله ولرسوله ولنا أجمعين".

في رواية أخرى أنه قال:"إذا "قام قائمنا" عرضوا كل ناصب عليه، فإن أقر بالإسلام، وهي الولاية لعلي، وإلا ضربت عنقه أو أقر بالجزية فأداها كما يؤدي أهل الجزية".

وفي رواية ثالثة أنه قال: "حين "يقوم القائم" يخرج موتوراً غضبان آسفاً لغضب الله على هذا الخلق، عليه قميص الرسول وسيفه ذو الفقار، يجرد السيف على عاتقه ثمانية أشهر يقتل هرجاً ، فاول ما يبدأ ببني شيبة فيقطع أيديهم ويعلقها في الكعبة ينادي منادياً: هؤلاء سُرَّاق بيت الله، ثم يتناول قريشاً فلا يأخذ منها إلا السيف لا يعيطها إلا السيف"، ثم تعم المقتلة بقية المخالفين، وعلى رأسهم النواصب (السنة) –وكذلك الشيعة الغلاة والشيعة الزيدية– ولا يستثني منها إلا من تاب[52].

[52] جورج طرابيشي – مصدر سبق ذكره – ص78

وفي باب "الدعاء على الناصب" و "لعن الناصب المعلن والتبرؤ منه" أورد مصنف "بحار الأنوار" على لسان "الإمام الرضا" الدعاء التالي: "يا الله، أسألك أن تصلي على محمد وآل محمد عليه وعليهم السلام.. وأن تضاعف أنواع العذاب واللعائن على مبغضيهم وغاصبيهم.. والناصبين عداوتهم.. والناكثين لأتباعهم، اللهم فأبح حريمهم وألق الرعب في قلوبهم، وأنزل عليهم رجزك وعذابك ونكالك.. وشدائدك ونوازلك ونقماتك "[53].

ولكن الدعاء الأشهر والأكثر تداولاً في المأثورات الإمامية، هو ذاك الذي يفيدنا المجلسي "أن عبد الله بن عباس رواه عن علي بن أبي طالب، ونص الدعاء كالآتي: "اللهم العن الذين خالفا امرك، وجحدا إنعامك، وعَصَيا رسولك ، وقَلَبا دينك، وحَرَفا كتابك، وعطلا احكامك، وأبطلا فرائضك ، وألحدا في آياتك، وعاديا أولياءك، ووواليا أعداءك، وخربا بلادك ، وأفسدا عبادك. اللهم العنهما وأنصارهما، فقد أهربا بيت النبوة، وردما بابه ونقضا سقفه.. واستأصلا أهله، وأبادا أنصاره، وقتلا أطفاله ، وأخليا منبره من وصيه ووارثه.. اللهم عاقبهم بعدد كل منكر أتوه، وحق أخفوه، ومنبر علوه، ومنافق ولوه، وصادق طردوه، وامام قهروه، ودم أراقوه، وحكم قلبوه، وإرث غصبوه.. وحلال حرموه، وحرام حللوه.. اللهم العنهما بعدد كل آية حرفوها، وفريضة تركوها ، وسنة غيروها وأحكام عطلوها، وأرحام قطعوها .. اللهم العنهما في مكنون السر، وظاهر العلانية لعناً كثيراً دائباً أبداً، دائماً سرمداً لا انقطاع لأمده ولا نفاذ لعدده، لهم ولأعوانهم

[53] جورج طرابيشي – مصدر سبق ذكره – ص80

وأنصارهم، ومحبيهم والمسلمين لهم ، والمقتدين بكلامهم، والمصدقين باحكامهم.. اللهم عذبهم عذاباً يستغيث منه أهل النار، آمين!" [54].

يقول نعمة الله الجزائري في نص قصير من كتابه "الأنوار النعمانية": "إنا لا نجتمع معهم على إله ولا على نبي ولا على إمام. إن ربهم هو الذي كان محمد نبيه وخليفته من بعده أبو بكر. ونحن لا نقول بهذا الرب ولا بذلك النبي. إن الرب الذي خليفة نبيه أبو بكر ليس ربنا ولا ذلك النبي نبينا".

ولكن كان لابد من انتظار الأزمنة الحديثة وانتصار الثورة الخمينية، وقيام الحكم الثيوقراطي في ايران حتى تقام معادلة صريحة بين "النواصب" و "اهل السنة والجماعة". نموذج ذلك نجده لدى المستبصر محمد التيجاني السماوي التونسي الذي يقول تحت عنوان التعريف بأهل السنة: "هم الذين يرجعون في الفتوى والتقليد إلى أئمة المذاهب الأربعة: أبي حنيفه ومالك والشافعي واحمد بن حنبل.. وحكام الجور هم الذي نَصَّبوا أئمة أهل السنة هؤلاء.. وهؤلاء الأئمة الأربعة لم يكونوا من صحابة الرسول ولا من التابعين، ولا علم لهم بالسنة النبوية.. وكانوا صنيعة السياسة الأموية.. والتف حولهم كل من عادى علياً والعترة الطاهرة، وكان من أنصار الخلفاء الثلاثة وكل الحكام من بني أمية وبني العباس"... ويؤكد التيجاني أنه لكي لا يكون السني ناصبياً، فلا بد أولاً ألا يعتقد بخلافة الخلفاء الثلاثة الأوائل، ولابد ثانياً ألا يكون منتمياً

[54] جورج طرابيشي – مصدر سبق ذكره – ص81

إلى أي مذهب من المذاهب الأربعة، الحنفي والشافعي المالكي والحنبلي، ولابد ثالثاً وأخيراً ألا يكون من القائلين بمقولة عدالة الصحابة[55].

ولكن هل هناك سُنِّي واحد تنطبق عليه هذه الشروط الثلاثة؟ ولأنه لا وجود لمثل هذا السُّني المثالي، فإن مصنف الشيعة هم أهل السنة لا يتردد في أن يؤكد بأن "الشيعة الإمامية" هم وحدهم "أهل السنة الحقيقية" لأنهم أحبوا حبيب الله في ضلال الأغلبية الساحقة من المسلمين"[56].

أخيراً، خرج نوري المالكي بتاريخ 2015/7/25 على فضائية "الحياة" يؤكد كل ما اوردناه من مقولات الشيعة ضد السنة، حيث قال "إن جذر الصراع يعود في أسبابه إلى السعودية والوهابية –إي إلى السُّنة".

استنتاجات في ضوء الصراع بين السنة والشيعة :

ماذا يمكن أن نستنتج من هذا العرض المطول؟ إن الأمر لا يحتاج إلى كبير اجتهاد: فما يجري اليوم في بلدان الوطن العربي عموماً، وفي العراق وسوريا واليمن خصوصاً، لا يدع مجالاً للشك في ان الطائفية في الإسلام ليست حدثاً طارئاً ولا مصطنعاً بعامل خارجي: فهي قديمة قدم الإسلام نفسه، دون أن نتجاوز الدور الاستعماري في إحياء وتشجيع

[55] جورج طرابيشي – مصدر سبق ذكره – ص85

[56] جورج طرابيشي – مصدر سبق ذكره – ص87

الصراعات الطائفية، وصياغة بعض الأنظمة العربية وفق المحاصصة الطائفية كما هو الحال في لبنان والعراق وسوريا .. إلخ[57].

وحتى لا يبدو وكأننا نُحَمِّل المسؤولية للدين بما هو كذلك، فلنقل إنها ثابتة من ثوابت الإسلام التاريخي، بل هي الثابتة الأكثر استمرارية فيه ، وإن خمدت جذورها أو اتقدت تبعاً لتقلب موازين القوى الممسكة بمقاليد السلطة والدولة.

والسؤال، كيف السبيل إلى تسوية العلاقات المتوترة دوماً ، وإن الكامنة في ظاهرها تحت الرماد ، بين طوائف الإسلام؟ هل يمكن تسوية وإطفاء وتجاوز الصراعات الطائفية من خلال الديمقراطية؟ أم لا بد من الجمع بين الديمقراطية والعلمانية كشرط رئيسي لذلك التجاوز خاصة وأن عماد الديمقراطية الأول هو صندوق الاقتراع. ولكن في وضعية طائفية لن يصوت الناخبون إلا لممثليهم الطائفيين، ما يعني إعادة إنتاج وتكريس الطائفية، الأمر الذي يؤكد على ضرورة الجمع بين الديمقراطية والعلمانية، والسؤال الأهم هنا، هل بالإمكان تطبيق الديمقراطية والعلمانية في مجتمع تابع ومتخلف؟ الجواب، نعم بشرط استنهاض الأحزاب والقوى الديمقراطية التقدمية العربية، من خلال رؤى وبرامج تغييريه (سياسية

---

[57] **علماً بانه لا وجود في أي دولة في العالمين العربي والاسلامي لمجتمع "نقي" طائفياً. فحتى دول المغرب العربي التي يعزى إليها مثل هذا النقاء لا تخلو – فضلاً عن الأقلية القومية الكبيرة الأمازيغية – من أقليات دينية وطائفية. فتونس والجزائر والمغرب تتواجد فيها أقليات يهودية ومسيحية. وليبيا وتونس والجزائر تتواجد فيهما أقلية إباضية. وفي الجزائر توجد حتى أقلية درزية تتمثل في قبيلة بني عبس المتوطنة في تلمسان. ثم إن هذه الاقطار الأربعة لا تخلو جميعها من شيعة مكتومين ملتزمين – او ملزمين– بالتقية.**

واقتصادية واجتماعية وثقافية) تلبي احتياجات التطور المجتمعي في كل بلد عربي في إطار الصراع السياسي الديمقراطي والطبقي ضد أنظمة التخلف وشرائحها الطبقية الحاكمة، وهنا يتجلى مفهوم الثورة الوطنية الديمقراطية كمدخل رئيسي لعملية التغيير الاقتصادي (الصناعي خصوصاً) والاجتماعي والثقافي، وصولاً إلى ضمان التطبيق التدرجي لمفاهيم وآليات الديمقراطية والعلمانية معاً جنباً إلى جنب مع مفهوم العدالة الاجتماعية، بما يضمن تقدم وتطور التجربة الديمقراطية العلمانية وتعميقها في أذهان الجماهير الشعبية وممارسة حقهم الانتخابي بعيداً عن تأثير التعصب الطائفي ، بما يؤدي إلى تمكين المجتمع من القبول بشرعية التعدد والاختلاف وتكريس حرية الرأي والمعتقد على قاعدة الاحترام المتبادل بين جميع الطوائف والمتدينين وغير المتدينين والاعتراف المتبادل من موقع المساواة بحق الاختلاف بعيداً عن رفض الآخر.

وبهذا المعنى الحواري، فإن عملية تطبيق الديمقراطية والعلمانية لن تكون مطالبة فقط بتوفير الحماية للتعددية الدينية والطوائفية في المجال العام، بل ستكون مطالبة أيضاً بإنجاز عملية إعادة تربية في المجال الخاص، كيما يغدو طلب ضمان الدولة لهذه التعددية صادراً عن المجتمع نفسه.

"**والحال أن التربية العلمانية ، لابد أن تبدأ في احزاب وفصائل اليسار وكافة القوى الديمقراطية والقوى الدينية المستنيرة العقلانية المؤمنة بفصل الدين عن الدولة بصورة عاجلة حاسمة، إلى جانب**

مواصلة النضال الديمقراطي السياسي من اجل التوعية بمفاهيم العلمانية والديمقراطية والمواطنة، على طريق تكريس التربية الديمقراطية العلمانية في مجتمعاتنا – بصورة تدرجيه– ضمن عملية تحديث شاملة، من المدرسة الابتدائية –الخلية الأولى للمجتمع الحديث– وترجمتها، أو بموازاة هذه الترجمة، إلى مادة أساسية في دستور الدولة، مع كل ما يترتب على ذلك من تعديل لمواد القانون المتعارضة والمبدأ العلماني، بل أكثر من ذلك بعد : "إن العلمانية لن يكتب لها النجاح في العالم العربي – وفي العالم الإسلامي بشكل أعم – ما لم تقترن بثورة في العقليات". ففي صندوق الرأس، وليس فقط في صندوق الاقتراع، يمكن أن نشق الطريق إلى الحداثة بركيزتيها الأخريين: الديمقراطية والعقلانية"[58].

ونحن نعلم، –كما يؤكد جورج طرابيشي– بعد كل التجارب الخائبة للإيديولوجيات الداعية إلى حرق المراحل، أن هذا مسار مستقبلي سيستغرق عشرات السنين في حال النجاح ، وربما مئاتها في حال الفشل، ولكنه مسار لا مناص منه، وقد بات يفرض نفسه بمزيد من الإلحاح في زمن الارتداد العربي والإسلامي هذا إلى قرون وسطى جديدة"، تعيد انتاج التخلف والصراع الطائفي الدموي ، كما هو حالنا في اللحظة الراهنة، في العراق وسوريا واليمن، إلى جانب عمليات الإرهاب الوحشية في مصر وليبيا وتونس والجزائر.

[58] **جورج طرابيشي – مصدر سبق ذكره – ص95**

ولذلك فإن تفسيرنا لهذه الممارسات وأسبابها، لا يعود بصورة مباشرة على الإمبريالية فحسب، بقدر ما يعود أيضاً –وبشكل رئيسي– إلى عوامل داخلية ترتبط بطبيعة التطور الاجتماعي المشوه تاريخياً وراهناً من جهة، إلى جانب دور "الطبقات" الحاكمة في النظام العربي، التي تعمل على تكريس مظاهر التخلف حفاظاً على مصالحها، وذلك عبر نشر التدين السلفي الشكلي وتعليمه في مدارس وجامعات الدول العربية من جهة ثانية، حيث نلاحظ انه ليس هناك من دولة عربية واحدة لا تجعل من التعليم الديني تعليماً إلزامياً في جميع المدارس العامة وفي جميع المراحل التعليمية بلا استثناء، إلى جانب فرض الزي المدرسي المتخلف (الجلباب والحجاب) على الطالبات في المدارس الجامعات، مع كل ما يترتب على ذلك من اجحاف تمييز أو إذلال بحق المرأة، والأنكى من ذلك إن الدول العربية، توكل التعليم لا إلى مدرسين "متعلمنين" أو ديمقراطيين متخرجين من كليات الفلسفة والعلوم الإنسانية والاجتماعية، بل إلى خريجي المعاهد الدينية وكليات الشريعة والجامعات الدينية ذات المنزع الرجعي أو التقليدي الخالص التي ترفع لواء المحافظة والسلفية، وتتنكر حتى لحركات الإصلاح والتنوير الديني.

وفي هذا الجانب، نلاحظ أن المناهج الدينية ، "تتخطى مجال التعليم الديني الصرف لتحتل مكانة الصدارة حتى في الكتب المدرسية "الدنيوية" مثل كتب القراءة واللغة والأدب والتاريخ والتربية الوطنية، وعلى هذا النحو يمكن القول إن المدرسة العربية هي الخلية الأولى اليوم، في

الدول العربية، لإنتاج وإعادة إنتاج الأصولية الدينية، وإن بتفاوت ملحوظ تبعاً للدول ولدرجة "تعلمنها"[59].

على أي حال ، إن حرية العقل – التي هي المدماك الأول في بناء الحداثة – لا تزال في جميع البلدان العربية محدودة السقف بعدم الجهر بعدم الإيمان، ومع أن كثرة من الدساتير العربية تنص على حرية الرأي، فإن القوانين السارية المفعول لا تزال تعتبر جريمة الرأي واحدة من أفدح الجرائم.

لكن المفارقة، أو الإشكالية الكبرى تتجلى في مطالبنا – كأحزاب وفصائل يسارية – تطبيق الديمقراطية والعلمانية في دولنا ومجتمعاتنا، بدون أن نجسد هذين المفهومين على صعيد الوعي الذاتي بهما، أو على صعيد الممارسة داخل تنظيماتنا وأسرنا ومجتمعاتنا، ولا نبالغ في القول، ما من حزب أو فصيل يساري عربي هو علماني وديموقراطي بصورة صريحة وواضحة نظرياً أو بالممارسة، بل إن عدوى التخلف الديني الشكلي أو المظهري الانتهازي انتقلت إلى صفوف العديد من كوادر وقيادات هذه الأحزاب، الأمر الذي عزز من تراجعها وفقدان دورها الطليعي لأسباب عديدة بالطبع، من بينها الارتداد الفكري باتجاه اليمين الديني وممارسة طقوسه بما يتناقض جوهرياً مع عنوان أو اسم الحزب أو الفصيل وهويته الفكرية!!

---

[59] **جورج طرابيشي – مصدر سبق ذكره – ص109**

لكن، على الرغم من كل ما تقدم، فإن العلمانية –ولو في مستقبل غير منظور بعد– باتت ضرورة مصيرية في بلادنا العربية، إذ أننا – كعرب– في عالم أقلعت جميع قاراته صوب الديمقراطية والعلمانية، بقينا نراوح في أوضاع الجمود والتخلف ، فما لم يتقدم فإنه مهدد بالانكفاء نحو قرون وسطى جديدة، وتلك بالطبع مهمة قوى التغيير الديمقراطية اليسارية، شرط أن تطرد من داخلها كافة مظاهر التخلف الفكري، لكي تبدأ باستنهاض ذاتها، وانتاج ثقافتها من خلال الممارسة، في مواجهة عملية إعادة التديين الشكلية المستشريه اليوم في مجتمعاتنا العربية، التي تتخذ شكل اغراق المكتبات بملايين النسخ الرخيصة الثمن أو حتى المجانية من الكتب "التراثية" ذات المنزع السلفي والحنبلي المتشدد، إلى جانب توظيف المساجد –بصورة غير مسبوقة– في خدمة الصراعات المذهبية والطائفية والسياسية والطبقية، بمنطق وأساليب رجعيه صريحة ومكشوفة في عدائها للقوى الوطنية الديمقراطية عموماً وللقوى اليسارية خصوصاً.

أخيراً عشرات الفضائيات "الدينية" التي تخاطب الملايين، بمن فيهم الأميين الذين يتجاوز تعدادهم في العالم العربي المئة مليون نسمة، إلى جانب الفضائيات السياسية، الجزيرة والعربية وغيرها، وتأثيرها الهائل من خلال استراتيجية ذكيه تقوم على احتضان التعددية السياسية الشكلية التي تضع السم في الدسم، ونبث سمومها في أذهان وعواطف الجماهير

العربية البسيطة والمضطهدة من استبداد انظمتها، فتجد في تلك الفضائيات متنفساً لها.

لقد كانت الحاضنة المادية لإعادة التديين هذه، هي الدولارات النفطية التي وظفت مليارات في خدمة استراتيجية الانقضاض على عصر النهضة وموروثه الثقافي، وتحويل قيادة الفكر العربي المعار من الأفغاني والكواكبي ومحمد عبده وقاسم أمين وسلامة موسى وفرح أنطون وطه حسين وأحمد لطفي السيد وسائر النهضويين إلى ابن تيمية وتلامذته من النيو–وهابيين، وإلى سائر مجددي السلفية المتزمتة في القرن العشرين بدءاً بسيد قطب وانتهاء بيوسف القرضاوي"، وعشرات ما يسمى بـ"الفقهاء والعلماء" السلفيين المتزمتين من السُّنة والشيعه، يبثون أفكارهم ومنشوراتهم وكتبهم التي تحمل سموم التعصب الطائفي في أوساط الجماهير العفوية البسيطة، التي لا تدرك الأبعاد الطبقية والمصالح السياسية الانتهازية المغرضة من "علماء وفقهاء " هذه الطائفة أو تلك، الذين يجدون في تلك الجماهير العفوية الفقيرة، وعاءً صالحاً يستقبل أفكارهم الرجعية السوداء لاشعال الصراع الدموي الطائفي البشع في ظل عجز وغياب تأثير القوى اليسارية على الجماهير الشعبية.

هذا المسار الصراعي الدموي تقوده اليوم، الداعشيات السنية والشيعية معاً، وخلفهما تلهث شعوب ونُخب وحكومات واحزاب سياسية، حيث نلحظ "في فضاء كل من "المعسكر السني" و"المعكسر الشيعي" في

المنطقة، نفس الخطاب والتجييش والاقصاء والتكفير والاتهام بالعمالة لـ "المعسكر الآخر"، ذلك إن تحليل الخطاب الديني والسياسي والاعلامي السائد، يقود إلى نفس النتائج تماماً مع تغيير مفردة "سني" أو "شيعي" وحسب، فالمعمل الاساسي لخطاب التصفية والإقصاء يشرف عليه داعشيو السُّنة وداعشيو الشيعة، ثم يُصَدِّرون منتجهم القاتل إلى بقية المعسكر بمتطرفيه ومعتدليه وحتى علمانييه، ويعيد هؤلاء استنساخه وانتاجه بسذاجة قاتلة، وفي مناخ كهذا "لا يحق لك حتى لو كنت علمانيا صافيا لا يؤمن بخلط الدين في السياسة ان تأخذ الحياد أو رفض الانجرار إلى مستنقع الطائفية وعفونة خطابه وتصنيفاته"[60].

نستنتج من كل ما تقدم، تطلعنا إلى تطبيق الديمقراطية والعلمانية في مجتمعاتنا العربية، هو اكثر ضرورة ملحة تستجيب لتطلعات شعوبنا العربي ونهوضها والخروج من أوضاعها المتخلفة والمأزومة الراهنة، لكننا أيضاً ندرك أن هدف تحقيق الديمقراطية والعلمانية في مجتمعاتنا العربية، ليس ثمرة ناضجة برسم القطف بل هي بذرة برسم الزرع، والتربة الأولى التي يمكن أن تزرع فيها هي التربية العلمانية في المدارس والجامعات.

فأصل الانقسام الطائفي في الإسلام سياسي وليس ديني، وقد كان مداره –ولا يزال– على مسألتي الخلافة والإمامة، ولذلك علينا ان نتوخى المنهجية الموضوعية بالنسبة لمقولة الإسلام السياسي، وعدم تحديدها أو ربطها بالمسلمين السُّنة فقط، إذ أنه إلى جانب "الإسلام السياسي السُّني"،

[60] خالد الحروب – الداعشية نتاج خلط الدين بالسياسة آب / يونيو 2015 – الانترنت.

هناك أيضاً حركات "اسلام سياسي شيعي" في العراق واليمن ولبنان وإيران... إلخ. لابد من التعاطي مع كل منهما بصورة موضوعية على أساس مساحة الاتفاق في قضايا النضال التحرري الوطني، وقضايا النضال الديمقراطي وحرية الرأي والاختلاف في إطار الاحترام المتبادل، آخذين بعين الاعتبار ، أن تحقيق مبدأ فصل الدين عن الدولة، في إطار النظام الديمقراطي العلماني، سيضمن اجراء متغيرات نوعية، حضارية وتقدمية، في مجتمعاتنا، بما في ذلك تجاوز ودفن مقولتي الروافض والنواصب، وكافة أشكال التعصب الديني الطائفي، وإحالة ملف الصراع بين السُّنة والشيعه إلى متحف التاريخ، وفتح الطريق امام الإسلام السني والإسلام الشيعي إلى إعادة تأسيس نفسهما في علاقة احترام متبادل ضمن رؤية مستقبلية واحدة تنطلق من مقولات الوطن والوطنية والمواطنة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

إن الحديث عن الطائفية والصراع الطائفي في مراحل التطور الاجتماعي الاقتصادي للدولة الإسلامية منذ نشأتها إلى يومنا هذا ، لا يمكن أن نحصره في الجانب الديني فحسب، بل أن الصراع الطائفي تَذَرَّع وما زال يتذرع بالدين لكي يُعَبِّر عن مصالحه الطبقية ومنطلقاته السياسية.

لهذا، فإن حديثي عن الطائفة أو الطوائف يجب ألا ينطلق من الدين وحده ، بل يتخطاه إلى السياسة كمحدد رئيسي في الصراع الطائفي طوال التاريخ القديم والحديث والمعاصر ، وهذا ما نلاحظه عند قراءتنا للصراعات الطائفية التاريخية والراهنة بين السنة والشيعة أو بين الفرق الإسلامية الأخرى، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تضامن وتمرُّد طائفة الشيعة ، ودورها الثوري التاريخي والراهن، سواء داخل الدولتين الأموية والعباسية أو في المراحل اللاحقة وصولاً إلى المرحلة الحالية، يعود في أسبابه لاعتبارات ومبررات موضوعية ارتبطت بالظلم والاضطهاد الذي وقع –وما يزال – على هذه الطائفة طوال تلك المراحل ، ويؤكد على ذلك ممارسات النظام الوهابي السعودي وكذلك الأمر بالنسبة لليمن والبحرين ولبنان والعراق، حيث قام النظام الإمبريالي الامريكي بعد احتلال العراق بتأجيج الصراع الطائفي ، من خلال تكريس سيطرة الطائفة الشيعية في العراق، وبالتالي اشتعال الصراع الدموي الطائفي كما نشهده اليوم ، حيث نجحت الإمبريالية الأمريكية بالتعاون مع حلفائها من القوى الطبقية في العراق وغيره ، إثارة تلك الفتنة الطائفية، على الرغم من أن مئات الآلاف من الأسر في المجتمع العراقي خصوصاً، تختلط الأنساب فيها داخل العائلة الواحدة ، حيث نجد داخل العائلة الواحدة انتساب الأم إلى الطائفة الشيعية ، والأب إلى الطائفة السُنية أو الزيدية، والأهم من كل ذلك يتجلى من ناحية موضوعية في أن ما يجمع بين الطائفتين السُنية والشيعية أكبر كثيراً مما يفرقهما ، حيث يتفق كل منهما على النبوة ، وعلى الفرائض الدينية (الصلاة والصوم والزكاة والحج والشهادة)، أما أوجه الاختلاف فهي لا تشكل سوى مبرر أو ذريعة لمن يريد أو يسعى لتفجير الصراع الطائفي في العراق أو سوريا أو لبنان أو اليمن ... إلخ، وهو صراع لا أعتقد أنه صراع ديني في جوهره ، بقدر ما يعبر عن كونه صراعاً طبقي سياسي يخدم العدو الامبريالي والمصالح الطبقية الكبرى في البلدان العربية.